مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

داخـــل العـــدد

- مدى اعتماد أئمة وخطباء المساجد على القنوات الفضائية الدينية الإسلامية كمصدر للمعلومات . د . محمود عبد العاطي
- علاقة معدلات وأساليب التماس المعلومات الصحية على مواقع الإنترنت بالسلوك الصحي للمرأة . د. ماهينـاز رمـــزي
- أثر وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري نحو قضايا الفساد في مصر . د . حنـــان يـــوسف
- صورة المهمشين في الدراما المصرية وعلاقتها بتقدير الذات لديهم . د. أمـــيرة النمـــر
- استخدامات الأطباء لشبكة المعلومات الدولية " الإنترنت" والإشباعات المتحققة منها. د. عبد الرحمن بن نامي
- أساليب تحقيق يسر الاستخدام فى المواقع الالكترونية للصحف والقنوات الفضائية الخاصة وعلاقتها بتفضيلات الجمهور . د . محمود رمضان د . أبوبكر الصالحى
- العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي لدي العاملين بالمؤسسات الإعلامية قبل أحداث ثورة ٢٥ يناير وبعدها د. صفـا محمـود عثمـان
- دور القنوات الفضائية العربية فى معالجة أحداث الفتنه الطائفية فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير . د . أمـــيرة صابـــر
- مصداقية المضمون الخبري لمواقع التواصل الاجتماعي لدي الشباب د. دينا عرابي د . بسنت العقباوى
- اتجاهات منسوبي جامعة الملك عبد العزيز نحو تأسيس قناة تليفزيونية فضائية للجامعة . د . حنـــان أشـــي
- دوافع التعرض لشبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بتشكيل الوعي نحو الأحداث الجارية . د . حنـــان عبد الوهـــاب
- دور الصحافة المصرية في تشكيل معارف الصفوة المصرية نحو قضايا الإصلاح السياسي، بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. د.غـــادة صقـــر
- تأثير جودة المعلومات في بناء التصميم المقنع للمواقع الإعلامية العربية د. معـــين ألميتمـــي
- تأثير المخطط العام لبناء القصة الإخبارية المنشور على شبكة الإنترنت في تحقيق الفهم القرائي لدى طلاب المرحلة الجامعية. د. مروة عطية
- تأثير جودة الموقع في بناء التصميم المقنع للمواقع الإعلامية العربية. د. معين ألميتمى

العدد
السابع
والثلاثون
يناير ٢٠١٢

رقم الإيداع بدار الكتب
المصرية
٦٥٥٥

العدد السابع والثلاثون
يناير ٢٠١٢ م

مجلة
البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة
أ.د . أسامة العبد
رئيس التحرير
أ.د . عبد الصبور فاضل

مديرا التحرير
أ.د . عرفه عامر
أ.د. محمود حماد

الإشراف الفني
أ.د . سامي الحكومي
سكرتير التحرير
د. محمد أحمد هاشم
الشريف

المراسلات: توجه المراسلات باسم الدكتور سكرتير التحرير على العنوان التالى : القاهرة ـ جامعة الأزهر ـ كلية الإعلام ت : ٠٠٢٢٥١٠٨٢٥٦

السعر: داخل جمهورية مصر العربية ٥٠ جنيها مصريا للنسخة الواحدة

هيئــة المحكميــن

أ.د : فـــــاروق أبـــو زيد
أ.د : علـــــى عجـــــوة
أ.د : انشـــراح الشـــــال
أ.د : مـــــــاجى الحلوانى
أ.د : منـــــــى الحديــدى
أ.د : عـــدلى رضـــــــا
أ.د : ســـــامى الشـــريف
أ.د : حســـن عمـــاد مكاوى
أ.د: أشـــــرف صـــــالح
أ.د : شريف درويش اللبان
أ.د : نجـــــــوى كـــامل
أ.د : شعبـــــــان شـــمس
أ.د : جمـــــــال النجـــار
أ.د : سليـــــمان صـــالح
أ.د : عبـــد الصبـور فاضـــل
أ.د : فـــــوزى عبـد الغنى
أ.د : محمـــــود إسمـاعيل

جميع الآراء الواردة فى المجلة تعبر عن رأى أصحابها ولا تعبر عن رأى المجلة

العـدد السابع والثلاثون ـ يناير ٢٠١٢ م

أثر وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري

نحو قضايا الفساد في مصر

دراسة في اطار مدخل دوامة الصمت

إعداد
د.حنان يوسف
استاذ مساعد- قسم الاعلام والاتصال-
كلية الآداب جامعة عين شمس

مقدمة :

يلعب الإعلام دوراً أساسياً في مكافحة الفساد والتصدي لهذه الظاهرة التي باتت منتشرة في مجتمعاتنا من خلال ما يقوم به من وظيفة كشف المستور كون الفساد يحدث بالخفاء، فالمفسد بطبيعة الحال لا يستطيع ارتكاب جرائمه على الملأ ومهمة الإعلام هي إظهار الحقيقة وكشف ما يحدث بالخفاء من هنا ينشأ الصراع بين الإعلام والفساد فالمفسدون غالباً بارعون في ارتكاب جرائم الفساد وعلى اطلاع واسع بالقوانين وعلى معرفة ودراية تامة بما يقومون به وكيف يقومون به ولديهم قدرة كبيرة على التمويه وإخفاء جرائمهم .

وعلاقة الإعلام بالفساد علاقة مزدوجة فهي علاقة كشف وعلاقة وجود . و تمثل وسائل الإعلام (المقروءة والمسموعة والمرئية) السلطة الرابعة وبالتالي فهي تشكل سلطة شعبية تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية وبذلك تقع عليها مسؤولية كبرى في مكافحة الفساد والتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة والتي لابد في سبيل تحقيق هذه الغاية أن تتحلى بالموضوعية وحس المسؤولية لترصد وتكشف وتتابع أية مخالفات وممارسات فاسدة، بعيداً عن التشهير والتحيز ،بالتالي هذا يعطيها أهمية خاصة في قدرتها على التصدي للفساد ومحاربة المفسدين كون الإعلام يتوجه مباشرة لأفراد المجتمع للوصول إلى مجتمع خالي من الفساد ولابد أن تمارس وظيفتها الرقابية في مواجهة أي خرق للقوانين ، أو أي توظيف شخصي للقانون يؤدي مصالح شخصية للمفسدين ، وتكون عيون الإعلام متيقظة لأي شبهة فساد.

وتشير تقارير منظمة الشفافية الدولية حول نظام النزاهة الوطني في مصر الي أن حالات الفساد في مصر في ازدياد وأن الآليات والقوانين واللوائح المعمول بها غير كافية ، وبحسب المؤشر السنوي للفساد فإن مصر تراجعت ستة مراكز إلى المركز رقم ١١٨ من بين ١٧٦دولة، فيما يتعلق بمستويات الرشى وإساءة استغلال السلطة والتعاملات السرية التي ما زالت مستوياتها مرتفعة في مصر[i].

ويشير الباحثون الي قوة تأثير تفشي الفساد كأحد العوامل الرئيسية التي ادت الي التحولات السياسية الجذرية التي شهدتها عدد من بلدان المنطقة العربية ومصر علي وجه التحديد حيث تشير تقارير مختلفة للأداء الاقتصادي الي خسائر تقدر بمئات المليارات من الجنيهات في مختلف قطاعات الدولة تتكبدها مصر من تفشي ظاهرة الفساد وعد م السيطرة عليها في ظل انعدام نظم امينة للمحاسبية والحكم الرشيد .[ii] والمشاهد لدي تقارير الباحثين ايضا هو تسجيل مؤشرات دقيقة حول بنية الفساد في مصر وتبنيها لآليات سياسة الإفساد مما اسهم في حدوث قبول عند المجتمع المصرى لشتى صور الفساد وإمكانية التعايش معه في ظل فساد السلوك السياسى فى مصر وتغلغل الفساد فى كافة الاجهزة الحكومية وانتشار ثقافة الفساد فى المجتمع المصرى بنسب متفاوتة مابين صور الفساد الكبير والفساد الصغير.

ويعد الإعلام مؤثر مباشر على أفراد المجتمع كما أن للإعلام صلة وثيقة بثقافة المجتمع ، مما يجعله يواجه خطورة الفساد في الجانب الاجتماعي يكمن في إباحة هذه الظاهرة اجتماعياً وتعايش الناس معها في المجتمع على أنها مسألة طبيعية لا يمكن الوقوف ضدها لذلك فان الإعلام عليه أن يلعب دوراً هاماً في عملية ازدراء الفساد والمفسدين اجتماعياً وإشاعة ثقافة المقاومة لهذه الظاهرة وان المجتمع يمتلك قوة الردع لها إذا استخدم الوسائل المناسبة التي يمتلكها.

وتطرح الدراسة المقدمة تساؤلات في هذا الاطار حول مدي قدرة وسائل الاعلام المصرية في ظل التطور الكبير الذي تشهده من حرية تعبير غير مسبوقة في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري تجاه

قضايا الفساد بل واختراق دوامات الصمت المتعارف عليها بين الرأي العام المصري في قضايا الفساد الجدلية لأسباب امنية او ثقافية او اجتماعية او غيرها او لمخاوف من العزلة الاجتماعية .[iii]

تحديد مشكلة الدراسة :

وعليه تسعي هذه الدراسة الي بحث دور وسائل الاعلام المختلفة في تشكيل اتجاهات الراي العام تجاه قضايا الفساد المختلفة من اختبار وتطبيق فروض نظرية دوامة الصمت في مدي تقديم اتجاه سائد في الخطابات الاعلامية لقضايا الفساد واثر ذلك في تشكيل اتجاه متوافق لدي الرأي العام المصري حول قضايا الفساد وكسر حاجز الخوف من المشاركة في تبني اتجاهات ضد الفساد والتعبير عنها علانية ، وذلك من خلال دراسة مسحية ميدانية علي عينة قوامها (٤٢٠) مفردة من الجمهور المصري من المهتمين والمنخرطين في مجالات الفساد المختلفة (السياسي ألاقتصادي الاجتماعي- الاعلامي والثقافي) لقياس اهمية واثر وسائل الاعلام في مصر في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري تجاه قضايا الفساد.

أهمية الدراسة:

- تعود اهمية المشكلة الي اهمية الموضوع الذي تتصدي له الدراسة وهو خطورة تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع المصري وتشكيل اتجاهات الجمهور المصري حيالها ، وكذلك المردود السلبي الخطير الذي يقع علي المجتمع من اثار تفشي الفساد داخل اعمدة المجتمع المصري ، ورغم انها كانت من الاسباب الرئيسية للتحولات السياسية في مصر ، إلا ان لازالت نسب الفساد كما تؤكدها التقارير الدولية في مصر مخيفة .[iv]
- كما ترجع اهمية الدراسة الي الاثر الكبير الذي تحدثه الان وسائل الاعلام في مصر بأنواعها المختلفة (مكتوبة – مسموعة- مرئية- الكترونية)في تشكيل الراي العام المصري وذلك في ظل تعدد انماط ملكية وسائل الاعلام المصرية ما بين خاصة وما بين مملوكة للدولة وانعكاسات ذلك علي درجات الحرية المختلفة في تبني قضايا الفساد ذات الارث الجدلي في التناول الاعلامي لحساسية القضايا من جهة وارتباطها غالبا بأشخاص نافذين داخل هياكل الدولة ، مما كان يصعب احيانا طرحها علي التناول الاعلامي في معظم فضاءات الاعلام المصري وهو الامر الذي يعطي لهذه الدراسة اهمية في قياس تأثيرات وسائل الاعلام المختلفة في تشكيل اراء واتجاهات الجمهور المصري ازاء قضايا الفساد.
- كما تستمد الدراسة اهميتها في انها تمنح الفرصة للباحثة في اختبار وتطبيق فروض دوامة الصمت علي اثر وسائل الاعلام في تشكيل الاتجاه السائد تجاه قضايا الفساد في مصر ، والإجابة علي تساؤل رئيسي مفاده هل اخترقت تأثيرات هذه الوسائل الاعلامية دوامات الصمت لدي الجمهور المصري في مناقشة قضايا الفساد بشكل علاني ، وصار اكثر قدرة في التعبير عن مواقفه بشكل صريح دونما الخوف من عزلة اجتماعية او تبينه لاتجاهات غير سائدة في المجتمع .
- كذلك تأتي اهمية للدراسة في الوصول لنتائج حول مدي نجاح وقدرة وسائل الاعلام المصرية في تكوين اتجاه سائد في المجتمع لمكافحة الفساد ونشر ثقافة ضد الفساد فيه بديل عن الاتجاه السائد السابق الذي كان يتجنب تناول موضوعات الفساد لفترات طويلة .

اهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة الي الكشف عن طبيعة العلاقة بين الاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية واتجاهات الجمهور المصري تجاه قضايا الفساد ، ودور وسائل الاعلام في تشكيل هذه الاتجاهات.
- تسعي هذه الدراسة الي رصد اهم المتغيرات المؤثرة في استعداد الجمهور المصري في التعبير عن ارائهم علانية نحو قضايا الفساد
- التعرف علي درجة ثقة الجمهور المصري ازاء معالجات وسائل الاعلام المصرية تجاه قضايا الفساد ومجالاته المختلفة.
- تحديد اهم المصادر والوسائل التي يستقي منها الجمهور المصري معلوماته تجاه قضايا الفساد بأنواعه.
- التعرف علي تقييم الجمهور المصري ومعرفة ارائه تجاه تغطية وسائل الاعلام المصرية لقضايا الفساد في المجتمع المصري.
- رصد اهتمام الجمهور المصري بقضايا الفساد في المجتمع ومتابعته لها عبر وسائل الاعلام المصرية المختلفة .

الاطار النظري للدراسة :

ظاهرة الفساد..مقاربة منهجية :

تعد ظاهرة الفساد اليوم ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ، ذات جذور عميقة تأخذ ابعادا واسعة تتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، وسيكون الفساد هو التحدي الاهم والوريث المتوقع للإرهاب والذي ستجد الحكومات والمجتمعات نفسها في مواجهته ، وفي حرب معه ، ستكون على الاغلب اكثر شراسة وتكلفة من مكافحة الارهاب [v].

تعريف الفساد وأنواعه :

لم يتفق الكتاب والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد على تعريف محدد له ، فقد عرفه بعضهم بأنه :- (اساءة استعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة للكسب الخاص) [vi]، وعرفه اخرون بأنه :- (اساءة استعمال الادوار او الموارد العامة للفائدة الخاصة) [vii] ، في حين توافق بعضهم الى تعريفه بأنه :- (استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح او منافع خاصة ويشمل جميع انواع رشاوى المسئولين المحليين او الوطنيين او السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص) [viii]، وعرفه البنك الدولي في تقرير التنمية الصادر عام ١٩٩٧ بأنه (سوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب شخصية) [ix]

فقصرت تلك التعاريف الفساد على اساءة استعمال(السلطة العامة) فهي تقصر الفساد على القطاع العام ، في حين ان الفساد قد يكون اكثر ظهورا وأثرا في القطاع الخاص وفي مؤسسات المجتمع المدني .

لذا عرفت منظمة الشفافية الدولية (الفساد) بأنه :- (اساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة) [x] فهو استغلال السلطة الممنوحة سواء كانت في القطاع العام او الخاص لتحقيق مكاسب شخصية ، ولا يشترط في المكاسب او المنافع الخاصة التي يلتمسها الفاسد ان تكون لمصلحته الخاصة هو ، بل قد تكون لاحد افراد عائلته او لقريب او صديق او لمؤسسة او حزب او منظمة يتعاطف معها .

وخرج تعريف اخر عن صيغ التعريف المذكورة انفا فعرف الفساد بأنه :- (الخروج عن القواعد الاخلاقية الصحيحة وغياب او تغييب الضوابط التي يجب ان تحكم السلوك ، ومخالفة الشروط الموضوعة للعمل وبالتالي ممارسة كل ما يتعارض مع هذه وتلك .) [xi] .

وعموما فان الفساد كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والادارية المشبوهة والمريبة ، ويشمل مساحة واسعة من الاعمال والتصرفات غير الشرعية ، فهو ظاهرة معقدة تتشعب اسبابها وتتنوع اثارها ،[xii] وتشمل انواعا مختلفة من انماط السلوك الشاذة اهمها :-

١- الرشوة .
٢- الاختلاس .
٣- استغلال النفوذ .
٤- الابتزاز . وهو اجبار الاشخاص على دفع مبالغ مالية معينة بالتهديد او العنف والترهيب كاجبار الموظف المسئول عن استلام مواد متعاقد على توريدها الى دائرته المقاول المورد على دفع مبلغ يفرضه وإلا عدها غير مطابقة للمواصفات . وإجبار الميلشيات المقاولين العاملين في مناطق نفوذها على دفع مبالغ او فرض العمال عليه وإلا منعوه من تنفيذ المقاولة .
٥- هدر المال العام .
٦- توظيف الاموال العامة لغير ما خصصت له ، اما للمصلحة الخاصة او لمصلحة فرد او مؤسسة او حزب او جماعة .
٧- التهرب و المساعدة على التهرب من الضريبة .
٨- الوساطة .
٩- تسريب المعلومات .
١٠ - فضيل ذوي الصلات والقربى في التعيينات في الوظائف .
١١ - فضيل ذوي الصلات والقربى في العقود .
١٢ - المزاجية في اصدار القرارات الادارية دون التقيد بالقوانين والأنظمة .
١٣ - الحصول على نسب مقابل احالة العقود او المناقصات .
١٤ - الاهمال الجسيم بما يلحق ضررا جسيما بالأموال العامة .

وقد صنف الفساد الى فساد سياسي وفساد بيروقراطي او اداري ، وعرف الفساد السياسي بأنه :- (اساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لاهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية ، لتحقيق مكاسب شخصية ، واهم اشكاله المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الاقارب) [xiii].

وقسم الفساد ايضا الى فساد صغير وفساد كبير ، اما الفساد الكبير فهو الفساد السياسي الذي ينتشر في اعلى دوائر السلطة السياسية حيث يقوم القابضون على القرار السياسي باستعمال سلطتهم ونفوذهم لتوطيد مكانتهم وتعزيز ثرواتهم بتفصيل السياسات والأولويات والتشريعات على قياسهم ولمصلحتهم ، وهو اخطر انواع الفساد وأكثرها تعقيدا وأثرا على المجتمعات والدول وأكثرها صعوبة في المعالجة ، ولكن عملياته اقل عددا من الفساد الصغير او الاداري ، فهي عمليات قليلة قياسا بعلميات الفساد الصغير ولكنها اكبر وأكثر اثرا وأعظم حجما وتاثيرا. .

اما الفساد الصغير او الاداري او البيروقراطي او الفساد المحدود فهو ممارسة المعاملات الفاسدة في الادارة ، وهو قد يأخذ شكل تبادل مبالغ نقدية او منافع ثانوية كدفع الرشى لترويج او تسريع بعض المعاملات وتوظيف الاقارب والأصدقاء في مراكز غير قيادية ، وهو فساد اقل خطرا وأثرا من الفساد الكبير او السياسي ، الا ان عدد عملياته كبير جدا قياسا الى عدد عمليات الفساد الكبير ، فقد يقع في اليوم الواحد الاف المرات ومن عدد كبير من الموظفين والمواطنين كدفع الرشى في مراكز الشرطة او دوائر

التسجيل العقاري او في المحاكم او في دوائر الضريبة او في دوائر الاحوال المدنية اوالجوازات او الرعاية الاجتماعية وغيرها .
ويلاحظ الباحثون ان معدلات انخراط المرأة في عملية الفساد تظهر في كونها ضحية للفساد وكثيرا ما يتم استغلالها في عمليات الرشوة والرشوة الجنسية ولكن دورها كلاعب رئيسي في ميكانيزم صناعة الفساد واستغلال النفوذ فهو محدود بالمقارنة بالرجل في ذلك ، ان البيئة المحيطة بمتغيراتها المختلفة تؤثرا بشكل كبير علي انخراط متغير الجندر او النوع الاجتماعي في قضايا الفساد علي مستوي العالم وان كان بشكل متفاوت من دولة الي دولة اخري.[xiv]

اسباب الفساد وأثاره .

للفساد - بأنواعه المختلفة - اسباب متشعبة ومتداخلة ومعقدة اهمها :-

١- انحلال البناء القيمي وضعف الضوابط الاخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع عموما مما يؤدي الى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة .
٢- الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي ترجح توجه الناس الى الافراط في الفردية مع تنامي سطوة التأثير المادي على المجتمع.
٣- غياب المساءلة بكل او معظم صورها ، وهو اما غيابي قانوني أي ان المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيما لآليات المساءلة فلا وجود لرقابة دستورية او مساءلة برلمانية ولا وجود لمؤسسات للرقابة الداخلية ... وقد تكون المساءلة منظمة قانونا ولها وجود في المنظومة القانونية ولكنها غير فاعلة ولا تؤدي دورها المرجو منها فوجودها كعدمها .
٤- اختزال مفهوم النزاهة والصلاح والاستقامة لدى الانظمة الدكتاتورية والقمعية في الولاء للنظام او الحزب بدلا من القيم المبدئية وقيم المجتمع .
٥- اختلال موازين توزيع الثروة على افراد المجتمع ، وغلبة الشعور بالغبن لدى غالبية افراد المجتمع مما يدفع ببعضهم الى ابتداع وسائل التربح والارتشاء واختلاس الاموال العامة كمحاولة فردية او منظمة غير مشروعة لإعادة التوازن المفقود .

وللفساد تداعيات مدمرة متشعبة ومتعددة اهمها :-

١- زعزعة الاستقرار الاقتصادي . فانتشار الفساد في القطاع الخاص يؤدي الى زيادة كلفة العمل او المنتج التجاري من خلال زيادة المدفوعات غير المشروعة ، وازدياد النفقات الادارية الناجمة عن التفاوض مع المسئولين.
٢- عرقلة النمو وزيادة الفقر والعجز عن مكافحته ، لان مساعدة الفقراء تتطلب تحويل الموارد العامة الى انشطة تصب في اطار تعزيز النمو كالزامية التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الاولية ، الا ان ذلك لا يناسب السياسيين الباحثين عن اموال الفساد فهم غير قادرين على جمع اموال ضخمة الا من مستويات مرتفعة من الانفاق التي تتيح قدرا اعظم من فرص الفساد كعمليات شراء الاسلحة ومشاريع الاعمار الكبرى لذا لا يحتل الانفاق لمصلحة الفقراء سوى ادنى مرتبة في سلم اولويات بلدان الفساد السياسي .
٣- الحد من تقديم الخدمات ، وارتفاع اعباء توفير كمية قليلة من الخدمات العامة ، او على الاقل التوزيع غير العادل لها ، او تردي نوعيتها ، او صعوبة الحصول عليها دون رشوة او توسط .
٤- تقويض الديمقراطية .
٥- زعزعة الثقة بالحكم وبمصداقية الحكومة.
٦- التلاعب وتخطي الاصول القانونية في انجاز المعاملات .

٧- زيادة نسبة البطالة ، لضعف الدورة الاقتصادية والانتاج الوطني بسبب هدر الثروة العامة او توزيعها في عمليات الفساد .
٨- هجرة الادمغة والطاقات التي ترفض المشاركة في عمليات الفساد نتيجة محاربتها من الطبقات الفاسدة والمفسدين .
٩- ضعف امكانيات وكفاءة رؤوس الاموال ، اذ يمكن لاي كان الحصول على عقود عامة لقاء دفع رشى دون ان يكون لدية الملاءة المالية او القدرة الاستثمارية المناسبة .
١٠ - عدم المساواة بين المواطنين لان بعضهم سيحظى بمعاملة خاصة وتسهيلات معينة لعلاقاتهم الشخصية او لارتباطاتهم الحزبية او الطائفية او القومية وغيرها او لقدرتهم على دفع الرشى ، وفي ذلك نوع من انواع انتهاك حقوق الانسان ، فالفساد ينتهك حقوق الانسان لحرمانه الفقراء من الوصول الى الخدمات العامة ويحول دون ممارستهم حقوقهم السياسية .

وسائل مكافحة الفساد:

اولا :- ملاحقة عمليات الفساد جزائيا :- وهي وسيلة من اهم وسائل مكافحة الفساد التي تساهم مساهمة فاعلة اكيدة في الحد منه فيما اذا احسن العمل بها واخذ بالأسباب التي تصلح لتجنب نتائجها السلبية الخطيرة على الوظيفة العامة وحقوق الانسان .

ثانيا :- الشفافية :- هي ببساطة العمل في العلن ، أي ان تكون كل المرافق والمؤسسات التي تدير الشأن العام شفافة تعكس ما يجري بداخلها ، فيجب ان تكون الحقائق معروفة ومتاحة للبحث والمساءلة والنقاش ، والشفافية لا تقف ضرورة وجودها على مؤسسات القطاع العام بل يجب ان تكون متوفرة في ما يتعلق بالاحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ، وهي خير وسيلة لفضح الممارسات الفاسدة والحد منها سواء اكانت فسادا كبيرا ام فسادا صغيرا.

ثالثا:اشاعة ثقافة النزاهة :- ويتعين ان تكون بثلاثة اتجاهات رئيسية :-
١- بث المدركات الاخلاقية والثقافية والحضارية بين عموم المواطنين .
٢- تنمية المنظومة القيمية الدينية في المجتمعات .
٣- زيادة الوعي بمخاطر الفساد .

التشريعات :- وهذه الوسيلة تعد اهم وسائل مكافحة الفساد على الاطلاق ، لان التشريع هو الاساس الذي تبنى عليه كل مفاصل ووسائل مكافحة الفساد الاخرى فالشفافية لا يمكن اقرارها والعمل بها إلا بقوانين وتشريعات تنظمها وتفرضها

خامسا :تفعيل المساءلة :- ولا نقصد بالمساءلة هنا الملاحقة الجزائية والتحقيق لمرتكبي قضايا الفساد فقط ، بل يقصد به كل انواع المساءلة الاخرى بضمنها الملاحقات الجزائية ، وهي ملاحقات تصلح لان تشكل الاساس الذي يجب ان تبنى عليه استراتيجيات محاربة الفساد فمن دون حكومة مسئولة تصبح الاوجه الاخرى من المساءلة والشفافية والمراقبة عديمة الفاعلية الى حد كبير ،

سادسا : تفعيل دور الاعلام في مكافحة الفساد :- للإعلام دور مهم في فضح عمليات الفساد ، ونشر الشفافية ، وتقييم عمل المؤسسات العامة ، ولكن يتوجب استعماله بطريق مناسبة لا تأتي بنتائج عكسية مدمرة ، بما يجعل الناس يفقدون ثقتهم بالقطاع العام وموظفه ، فيتوجب فضح الفساد وتقييم عمل المؤسسات والإشارة الى عمليات الفساد فيها.[xv]

نظرية دوامة الصمت :

تعتمد هذه الدراسة في بنائها النظري علي نموذج دوامة الصمت Spiral of Silence Theory الذي قدمته الباحثة الالمانية اليزابيث يول نيومانE.N.Neumann في ١٩٨٤ ، حيث يظهر ملائمة معتدلة لفروض ومرتكزات هذه النظرية مع موضوع الدراسة المقدمة .

وكانت نيومان قد افترضت في نظريتها الشهيرة دوامة الصمت **"ان وسائل الاعلام حينما تتبني اراء واتجاهات معينة حول احدي القضايا لبعض الوقت فان الراي العام يتحرك في نفس ذات الاتجاه الذي تدعمه وسائل الاعلام "**[xvi]

جوهر فكرة لولب الصمت أو دوامة الصمت :(اليزابيت نويمان)

جوهر هذه النظرية قائم على الافتراض الأساسي الذي يؤكد بأن وسائل الاعلام حين تتبنى آراء أو اتجاهات معينة، وخلال فترة محددة من الزمن، فأن القسم الأكبر من الجمهور سوف يتحرك في الاتجاه الذي تدعمه وسائل الاعلام لما لها من قوة وتأثير على الجمهور وبالتالي يتشكل الرأي بما يتناسق وينسجم في معظم الاحيان مع الافكار التي تدعمها وسائل الاتصال، لاسيما التلفزيون.

فهي تؤكد بأن وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري بشكل عام تنحاز احيانا الى جانب إحدى القضايا أو ألشخصيات بحيث يؤدي ذلك إلى تأييد القسم الأكبر من الجمهور للاتجاه الذي تتبناه وسائل الإعلام وذلك بحثا عن التوافق الاجتماعي. أما الأفراد المعارضين لهذه القضية أو تلك الشخصية فأنهم يتخذون موقف (الصمت) تجنبا لاضطهاد الجماعة الكبيرة ألمؤيدة أو خوفا من العزلة ألاجتماعية وبالتالي فأنهم اذا كانوا يؤمنون بآراء مخالفة لما تعرضه وسائل الإعلام فأنهم يحجبون آرائهم ألشخصية ويكونوا أقل رغبة في التحدث عن هذه الآراء مع ألآخرين اما الذين لديهم آراء منسجمة مع ما تبثه وسائل الاعلام فأنهم يكونوا أكثر نشاطا وجرأة في الاعلان عن هذه الاراء والتحدث بشأنها للحصول على القبول الاجتماعي.[xvii]

ونظرا لأن قسما كبيرا من الجمهور يعتقد ان الجانب الذي تؤيده وسائل الاعلام يعبر عن الاتجاه السائد في المجتمع فان الرأي الذي تتبناه وسائل الاعلام يظل يقوى، وربما يسبب ذلك ضغطا على المخالفين للرأي الذي تتبناه وسائل الاعلام فيلجئون إلى الصمت، فأننا نحصل على أثر (لولبي) يزداد ميلا تجاه الجانب السائد الذي تتبناه وسائل الإعلام بغض النظر عن الموقف الحقيقي للجمهور.[xviii]

وتقترح (نويل- نويمان) مجموعة مناهج في البحث تجمع بين المقاييس الميدانية والمسحية للجمهور وللقائمين بالاتصال، من اجل معرفة قوة وتأثير وسائل الإعلام فضلا عن استخدام منهج تحليل المضمون.

ولكن فلقد طورت إليزابيث نويل- نومان نظريتها اعتمادا على البحوث التجريبية التي قامت بها أثناء عملها على هذه النظرية، وقد رصدت **ثلاثة متغيرات أساسية تساهم وتزيد من قوة تأثير وسائل الاعلام** وهي:

١. **التأثير الكمي من خلال التكرار** حيث تقوم وسائل الاعلام بتقديم رسائل اعلامية متشابهة ومتكررة حول قضية ما أو موضوع ما أو شخصية محددة بحيث يؤدي هذا العرض التراكمي إلى التأثير على المتلقي على المدى البعيد ، دون إرادة منه، شاء أم أبى، ومهما كانت قوة حصانة المتلقي ضد الرسالة الاعلامية.

٢. **التسيير اللاارادي للمتلقي والتأثير الشامل عليه** : ومعناه: إن وسائل الاعلام تسيطر على الانسان وتحاصره في كل مكان، في الشارع، ومكان العمل، والبيت، وتهيمن على بيئة المعلومات المتاحة له، وعلى مصادر المعلومات، مما ينتج عنه تأثيرات شاملة على الفرد يصعب عليه الخلاص منها، بحيث تشكل دون إرادة منه، كل نظرته ورأيه للعالم والأشياء.

٣. **التجانس والهيمنة الاعلامية**: وهذا يعني بأن القائمين على الاتصال والعاملين في الوسط الاعلامي يقدمون رسائلهم الاعلامية انسجاما مع موقف أصحاب المؤسسات الاعلامية التي يعملون فيها، ووالتي هي بدورها تقوم إنسجاما واتفاقا مع اصحاب المصالح الكبرى في توجيه الرأي العام للجمهور، بحيث يؤدي ذلك الى تشابه توجهاتهم وتشابه المنطق الاخلاقي للعمل الاعلامي الذي يقومون به، ويؤدي ذلك إلى تشابه الرسائل الاعلامية التي تتناقلها وسائل الاعلام المختلفة، مما يزيد من قوة تأثيرها على المتلقي.[xix]

كل هذه العوامل تؤدي كما ترى اليزابيت نويله – نويمان إلى تقليل فرصة الفرد المتلقي في أن يكون لنفسه رأيا مستقلا حول القضايا المثارة، وبالتالي تزداد فرصة وسائل الاعلام في تكوين الافكار والاتجاهات المؤثرة في الرأي العام.

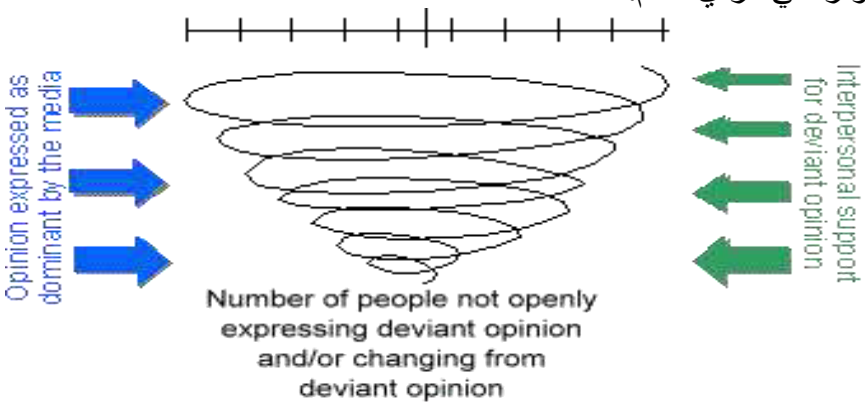

Noelle-Neumann's Spiral of Silence

وترى نويله – نويمان ان هناك **عوامل عديدة تجعل الناس يحرصون على إبداء وجهات نظرهم والمشاركة بآرائهم، منها:**

١. إبداء الرأي يمنح المرء إحساسا بالانتماء إلى رأي ألأغلبية بينما حينما يكون للفرد رأي مخالف فأنه يصمت.
٢. يميل المرء إلى التخاطب مع من يتفقون معه بالآراء أكثر مع يختلفون معه.
٣. تقدير المرء لذاته يدفعه إلى إبداء رأيه .
٤. يميل الافراد إلى ابداء آرائهم عندما يشعرون انهم أكبر عددا ويمثلون الأغلبية وأحيانا تشجعهم القوانين على ذلك.[xx]

بينما في غير هذه الحالات سوف يميل الفرد لالتزام الصمت، ويزداد هذا الصمت كلما إزداد الضغط لصالح رأي الأغلبية ، وفي الأنظمة الدكتاتورية، يزداد هذا الصمت ليس بسبب وجود الأغلبية، وأنما لوجود الدولة وأجهزتها القمعية.

بالنسبة لنا شعوب الشرق الأوسط، فان هذه النظرية تساعدنا على تفكيك الخطاب الاعلامي العربي، وعلى الوصول إلى المصطلح النقيض في دراسة الرأ ي العام العربي ألا وهو (الأغلبية الصامتة)، وليس (الأقلية الصامتة)، وبالتالي يدفعنا إلى إعادة النظر بمفهوم (الرأي العام) في الشرق الأوسط.[xxi]

علاقة الدراسة بنظرية دوامة الصمت :

وتسعي هذه الدراسة الي الاعتماد علي فروض ومتغيرات نظرية دوامة الصمت في قياس ورصد اثر وسائل الاعلام في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري نحو قضايا الفساد والمعاونة بالمداخل النظرية لدوامة الصمت في بناء فروض الدراسة البحثية لقياس الاتجاه السائد حول قضايا الفساد

في وسائل الاعلام المصرية ومعرفة ما هي العوامل المؤثرة في اختلاف الاتجاه السائد في قضايا الفساد في وسائل الاعلام المصرية من وسيلة الي اخري والاجابة علي تساؤل رئيسي للدراسة وهو الي اي مدي يؤثر الاتجاه السائد في وسائل الاعلام في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري نحو قضايا الفساد والي اي درجة ساعد تقديم الاعلام لقضايا الفساد في كسر حاجز الخوف لدي الجمهور في مناقشتها علانية اعتمادا علي ما طرحته نيومان في نظريتها " دوامة الصمت " بشان العوامل العديدة والتي تجعل الناس يحرصون على إبداء وجهات نظرهم والمشاركة بآرائهم.

كما تسعي الدراسة المقدمة اعتمادا علي الي اختبار عنصر درجة ثقة الجمهور لطبيعة اتجاه وسائل الاعلام المصرية في تغطيتها لقضايا الفساد في الموافقة او التنبي لما يطرح من قضايا الفساد في وسائل الاعلام المصرية ، والاهم هل تبني وسائل الاعلام لاتجاه سائد ضد الفساد يساعد في تبني الناس لنفس الاتجاه والتعبير علانية عن مواقفهم ؟ وما هي العوامل التي تساعد الجمهور للتعبير علانية عن مواقفهم تجاه قضايا الفساد في اطار الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد؟

الدراسات السابقة :

لوحظ عند رصد التراث المرجعي من الدراسات السابقة لموضوع الدراسة انه يمكن تقسيمها الي المستويات التالية :

دراسات تناولت دور وسائل الاعلام في تشكيل اتجاهات الجمهور وعنيت باختبار فروض نظرية دوامة الصمت :

في دراسة حديثة لاكسدونج وفهمي Xudong Liu &Fahmy (٢٠١١) في محاولة لفهم دوامة الصمت مع الاخذ في الاعتبار تاثيرات مناخ بيئة وسائل الاعلام الجديدة والتي اجراها الباحثان علي عينة من ٥٠٣ مبحوث فقد توصلا الي ان رغبة الافراد في التعبير عن ارائهم علانية عبر الانترنت في العالم الافتراضي تزداد مع احتمالية الجهر بها في الواقع الحقيقي والعكس صحيح ، كما اشارت النتائج ايضا الي انه اذ حدث توافق مع الاتجاه السائد في راي الاغلبية فقد يتوقع ان تزداد رغبة الفرد في التعبير عنها علانية في الواقع والتحدث عنها ، الا انه مع ذلك لم تعطي نتائج الدراسة توقعات واضحة فيما بتعلق بمتغير الخوف من العزلة isolation وارتباطها بالتنبؤ برغبة الفرد في التعبير العلني عن رايه تجاه القضايا الجدلية المثارة .

دراسة وفاء عبد الخالق ثروت (٢٠٠٨) بعنوان : دور البرامج الحوارية في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري تجاه قضية التعديلات الدستورية فقد اثبتت في دراستها المسحية علي عينة قوامها ٤٢٠ مفردة من الجمهور المصري العام ان ٨٨.٨% من اجمالي العينة يميلون للتعبير عن اتجاهاتهم الشخصية في حالة اتفاقها مع اتجاهات المجموعة وانخفضت هذه النسبة الي ٧٤.٩% في حالة اختلافهم مع اتجاهات المجموعة، كما توصلت الدراسة الي اثبات صحة فرضها القائل بوجود علاقة ارتباطية دالة ايجابية بين ادراك الجمهور للاتجاه السائد في البرامج الحوارية في القنوات الفضائية الخاصة حول التعديلات الدستورية واتجاهاتهم نحو التعديلات

بينما لم يثبت صحة الفرض الخاص بوجود علاقة ايجابية مع الاتجاه السائد في البرامج الحوارية التليفزيون المصري واتجاهات الجمهور نحو هذه التعديلات.[xxii]

وفي دراسة علاء عبد المجيد (٢٠٠٦) عن : رصد الاتجاهات السائدة للخطاب الديني في وسائل الاعلام نحو القضايا السياسية للتعرف علي دوره في تشكيل اتجاهات الجمهور ازاء هذه القضايا : فقد توصلت الي عدم وجود علاقة ارتباطيه بين معدل الخوف من العزلة الاجتماعية ومعدل استعداد الشباب للتعبير عن ارائهم علانية نحو القضايا السياسية محل التطبيق من خلال دراسة مسحية استهدفت نحو ٤٢٠ مبحوث من الشباب الجامعي في مصر، كما اثبتت الدراسة ايضا ان معدل استعداد الشباب للتعبير عن ارائهم علانية لا يختلف باختلاف النوع او التعليم او المستوي الاجتماعي والاقتصادي.[xxiii]

بينما اثبت خالد صلاح الدين (٢٠٠٣) في دراسته علي عينة قوامها (٤٠٠) مفردة من مدينة القاهرة وكانت حول دراسة العلاقة بين التعرض للمضمون الاخباري بوسائل الاعلام حول الارهاب وإحداث ١١ سبتمبروادراك الرأي العام لبروز هذه القضية : ان هناك اتفاق بين نتائج الدراسة مع فرضية دوامة الصمت حيث اتضح وجود ارتباطات ايجابية ذات دلالة بين التعرض للمضمون الاخباري بوسائل الاعلام واتجاهات المبحوثين نحو الارهاب وإحداث سبتمبر ، بينما اثبت ان الاتصال الشخصي لم يكن متغير وسيط يعوق تاثيرات وسائل الاعلام وان المبحوثين قد تداولوا فيما بينهم معلومات متوافقة ومتسقة مع تلك التي طرحتها وسائل الاعلام حول القضية موضوع الدراسة.[xxiv]

اما ليلي حسين (٢٠٠٢) ففي دراستها حول دور وسائل الاعلام المصرية في تشكيل اتجاهات الجمهور ازاء الازمات الدولية (دراسة حالة لحرب الولايات المتحدة ضد حكم طالبان في افغانستان) وطبقت علي عينة من (٣٠٠) مفردة من القاهرة ، فقد اثبتت عدم وجود علاقة ارتباطيه بين ادراك مفردات الدراسة لطبيعة الاتجاه الذي تروج له وسائل الاعلام نحو القضية مجال التطبيق وبين معدلات استعدادهم للتعبير علانية عن اتجاهاتهم نحوها .[xxv]

اما دراسة السيد بهنسي (٢٠٠١) فكانت عن مدي تأثير الاتجاه السائد بوسائل الاعلام المصرية علي تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو قضايا التحول الاقتصادي ومقارنته بالتأثير المجتمعي من خلال دراسة وصفية علي عينة قوامها ٤٠٠ مفردة من العاملين بالنقابات المختلفة فقد توصلت الي ضعف تأثير ادراك الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام علي اتجاهاتهم تجاه التحول الاقتصادي وكذلك ثبت وجود علاقة ارتباطيه بين كل من ادراك الافراد للاتجاه السائد في المجتمع المصري وفي مجال الاتصال المواجهي واتجاهاتهم نحو قضايا التحول الاقتصادي.[xxvi]

اما دراسة عادل عبد الغفار (٢٠٠٠) والتي استهدفت التعرف علي الاتجاه الذي تروج له وسائل الاعلام حول قضية تطبيع العلاقات مع اسرائيل وطبقها علي عينة من (٣٥٠) مبحوث من المهنيين في المجالات المهنية المختلفة فقد ثبت فيها : وجود علاقة ارتباطيه بين ادراك الافراد للاتجاه السائد في الصحف العربية نحو التطبيع واتجاهاتهم نحوها، كذلك توصلت الدراسة الي وجود علاقة ارتباطيه بين ادراك الجمهور للاتجاه السائد في المجتمع نحو التطبيع واتجاه الجمهور نحوه من ناحية ورغبتهم في التعبير العلني عن ارائهم من ناحية اخري .[xxvii]

بينما تناولت دراسة شوفيل (١٩٩٩) موضوع رغبة الحكومة الامريكية في سن قانون يجعل مادة النيكوتين ضمن المواد التي يجب ان تخضع لمراقبة الادارة الامريكية للغذاء والدواء ، وطبقت الدراسة عل عينة مكونة من (١٤٧) مبحوث من مدينة ماديسون بولاية وسكنسن الامريكية وانتهت الدراسة الي عدم وجود علاقة بين معدل استخدام المبحوثين للتليفزيون ومعدل استعدادهم للتعبير العلني عن اتجاهاتهم نحو القضية موضوع الدراسة ، كذلك اثبت الدراسة الي انه عندما يزيد معدل الخوف من العزلة الاجتماعية تقل معدلات استعداد الجمهور للتعبير علانية عن اتجاهاتهم نحو موضوع الدراسة خاصة عند تعارضها مع الاتجاه السائد بين الاغلبية .[xxviii]

دراسات تناولت تناول الاعلام لقضايا الفساد :

في دراسة اماني فهمي (٢٠١١) حول العوامل المؤثرة علي درجة ثقة النخبة في الاعلام المصري بعد احداث ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي اجرتها علي عينة قوامها (٢٠٠) مفردة من النخبة المصرية من الاكاديميين والممارسين في مؤسسات الاعلام المختلفة ، فقد سعت الي قياس مدي الارتباط بين قيم الثقة والمسئولية والمحاسبية في الاداء الاعلامي ، وتوصلت الدراسة الي ان هناك تغييرا في اراء النخبة المصرية حسب نوع المهنة تجاه درجة ثقتهم في الاعلام المصري ما بين الاكاديميين والممارسين ، كما تبتت الباحثة ان درجة الاستجابة والتعرض للإعلام المصري لا يعد ضمانا لدرجة الثقة في هذه الوسائل ، إلا ان الدراسة اثبتت صحة احد فروضها الاساسية القائل بان كلما كانت وسائل الاعلام اكثر تلبية لاحتياجات الجمهور وذات مسئولية مهنية اكثر في تغطيتها كلما زادت ثقة المبحوثين تجاه ادائها .[xxix]

دراسة كامجي -Camaji(٢٠٠٩) حول حرية الاعلام وقضايا الفساد :

فقد تناولت قياس العلاقة بين حرية الاعلام والفساد من خلال تحليل مضمون لتقارير منظمة الشفافية الدولية وتقارير مؤسسة بيت الحرية المتعلقة بقياسات حرية الاعلام وذلك في ١٣٣ دولة علي متغيرات : (المحاسبية- المنافسة الانتحابية حرية المجتمع المدني- التصويت في ألانتخابات استقلال القضاء – الانظمة السياسية ...) وأشارت نتائج الدراسة التحليلية الي ان حرية وسائل الاعلام هي واحدة من اكثر المؤثرات في نظم المحاسبية والمساءلة في الدول ، كما ان حرية الاعلام من شانه التأثير علي كشف مواطن الفساد في الدول عينة الدراسة ولكن ظهر وجود دلالات ارتباطيه لعدد من العوامل الوسيطة لإحداث ذلك التأثير مثل المسئولية المهنية لحرية الاعلام واستقلال القضاء والمحاسبية وقوة المجتمع المدني كآليات للرقابة الشعبية .[xxx]

دراسة بيزويس Biswas (٢٠٠٩) حول حرية الاعلام والحكم الصالح والمجتمع المدني فقد سعت الي اختبار تأثير المجتمع المدني المستقل علي المؤسسات الحكومية ومشاركة المواطن في الانتخابات الحرة من خلال تعزيز دور الاعلام في المحاسبية والسيطرة علي الفساد وارتباط ذلك بمدي حرية الاعلام ، وذلك من خلال الاعتماد علي تحليل مضمون تقارير مؤشرات الحكم للعام (٢٠٠٧) في مؤسسة النزاهة العالمية وتقارير البنك الدولي باستخدام معامل بيرسون لتحليل علاقات الارتباط في ٤٧ دولة من دول العالم .[xxxi]

وقد اظهر مقياس الارتباط في الدراسة الي ان هناك ميلا بين حرية الاعلام وبناء علاقة ارتباطيه مع المحاسبية للفساد ودعم مشاركة المواطن في ذلك ، ولكن الدراسة توصلت الي ان ليست كل المتغيرات تعمل بنفس القوة وإنما تختلف وفقا لدرجة الديمقراطية من مجتمع الي اخر.

دراسة لوم Lom (٢٠٠٨) بعنوان من الفساد الي المصداقية : وهي دراسة سعت الي قياس العوامل المؤثرة في تشكيل الاتجاه ازاء فضيحة التحكيم الاوليمبي من خلال قيام الباحث بتحليل مضمون لعدد من الرسائل الواردة من كل من مجموعة لوسائل الاعلام ورسائل اخري لمنظمة حقوقية تسمي Fair حول فضيحة التحكيم الدولي الذي حدث في اوليمبيات باريس ٢٠٠٢ ، واكدت الدراسة قوة تأثير وسائل الاعلام مقارنة بتأثير المنظمة الحقوقية في تشكيل الاتجاهات تجاه قضية الدراسة ، كما اثبتت الدراسة وجود عدد من المتغيرات الاجتماعية والسياسية تؤثر في ادراك الرأي العام تجاه هذه القضية وليس فقط تأثير وسائل الاعلام .[xxxii]

دراسة دي هان De Haan(٢٠٠٨) بعنوان : هل نثق في الميديا ?In Media We Trust

فقد سعي فيها الباحث الي قياس الاتجاهات الجديدة للميديا في اطار المسئولية والمحاسبية ، وانه في ظل التغييرات الليبرالية الجدية يصبح التحدي الحقيقي للميديا يكمن في زيادة الالتزام بالمسئولية ألمهنية وذلك من خلال رصد ومراجعة للمناظرات السياسية في المملكة المتحدة وهولندا وتحليل مدي وورد قيم الثقة والمسئولية والمحاسبية في خطاب المناظرة السياسية ، وأثبتت الدراسة الي ان هناك احتياجات جديدة تتمثل في رفع مستوي المهنية الاعلامية يجب ان تقدمها وسائل الاعلام للرأي العام لتجاوز فجوة الثقة في الاعلام التي نشأت نتيجة للسلطة الواسعة الممنوحة للإعلام في عصر الحريات بدون ان يقابلها التزام دقيق بقيم المسئولية الاجتماعية والمحاسبية ومقاومة الفساد في المجتمع ، كذلك توصلت الدراسة ان المستوي المنخفض من ثقة الجمهور في وسائل الاعلام من شانه ان يؤدي الي تأثير سلبي في قيمة الديمقراطية في المجتمع بل وفي صناعة ميكانيزم نظم رشيدة ورادعة للمحاسبية لمكافحة الفساد في المجتمع .[xxxiii]

وفي دراسة حنان يوسف(٢٠٠٦) حول التناول التليفزيوني لقضايا الحريات الفكرية في مصر والتي اجرتها علي عينة قوامها (١٠٠) مبحوث من المهتمين بقضايا الحريات الفكرية من ممثلي منظمات حقوقية واكاديمين واعلاميين ورجال دين ، فقد توصلت الي ان قضايا مثل الفساد والشفافية وتداول المعلومات لم تحصل علي ترتيب متقدم في تغطية الاعلام المصري (مملوك للدولة او خاص) من وجهة نظر عينة الدراسة وان ارتفعت النسب قليلا في الاعلام الخاص مقارنة بالإعلام المملوك للدولة والذي رأي نسبة كبيرة من العينة ان هذه القضايا لم تحظ بأولوية لديها مقارنة بقضايا تقليدية اخري مثل : قضايا الحريات السياسية وحق تكوين الاحزاب والتي كانت تحظي بدعم النظام السياسي وقت اجراء الدراسة ، وهي نتيجة تتفق مع فرض هذه الدراسة القائل توجد علاقة دالة إحصائيا بين نوع القضية والتناول التليفزيوني لقضايا الحريات الفكرية من حيث حجم وطبيعة التناول ، وكذلك وجود فروق ذات دلالة احصائية لتأثير للسمات الشخصية والديموجرافية للمبحوثين على أرائهم فى التناول التليفزيوني لقضايا الحريات الفكرية من حيث :النوع والتخصص والديانة .[xxxiv]

دراسة سافاكول سافاكلاساي (٢٠٠٥) "وسائل الإعلام والفساد البيروقراطي (أو المؤسسي)[xxxv]"

والتي تناولت العلاقة بين البيروقراطية وصناعة الإعلام وتأثير ذلك علي ألفساد وذلك بهدف التعرف علي الأسباب الرئيسية لظهور الفساد واستمراره، إضافة إلي قياس مدي فاعلية وسائل الإعلام في مكافحة الفساد ألمؤسسي وقد اعتمدت الدراسة علي تحليل من المستوي الثاني لعدد من المقاييس العالمية عن الفساد والبيروقراطية وطبيعة صناعة الإعلام في دول العالم ألمختلفة وطرحت الدراسة نموذجا للعلاقة بين وسائل الإعلام والحكومة وتأثير ذلك علي الفساد المؤسسي يعتمد علي أن وسائل الإعلام التي تهدف لزيادة ربحها تسعي لتغطية أخبار الفساد حتى تزداد مبيعاتها، كما يوضح أن درجة المنافسة الإعلامية وحرية الصحافة تؤثران علي درجة الفساد ألمؤسسي فالدرجات المختلفة من حرية الصحافة والمنافسة الإعلامية تؤثر علي قرارات الإنتاج والتوظيف في المؤسسات الإعلامية وهذه بدورها تؤثر علي فعالية وسائل الإعلام في مواجهة الفساد ،وتبين من نتائج الدراسة أن درجة المنافسة الإعلامية تؤثر بشكل واضح في السيطرة علي الفساد كما أن حرية وسائل الإعلام تؤدي كذلك إلي تقليل الفساد لكن المنافسة الإعلامية أكثر تأثيرا وفعالية منها. كما تطرح نتائج الدارسة أن المستوي العالي من الفساد في إيطاليا يمكن تقليصه إلي مستوي مقارب للموجود في فرنسا إذا ما أمكن رفع مستوي المنافسة الإعلامية فيها إلي نفس درجة المنافسة الإعلامية في بريطانيا.

دراسة عيسي عبد الباقي موسي (٢٠٠٤) "معالجة الصحافة المصرية لقضايا الفساد:

دراسة تحليلية ميدانية"[xxxvi]،واستهدفت التعرف علي دور الصحافة في معالجة قضايا الفساد وانعكاسات النشر علي الصفوة المصرية من خلال تحليل صحف الأهرام – الوفد – الأسبوع خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والكشف عن دور السياسة التحريرية في توجيه مضمون المعالجة ورصد مدي اعتماد الصفوة علي الصحف كمصدر للمعلومات عن الفساد مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى. استخدمت الدراسة منهج المسح والمقارنة المتهجية وتحددت أدواتها في استمارة تحليل المضمون والمقابلة، وقد اعتمد الباحث علي مدخل الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والنظم الاجتماعية. وتمثلت أهم نتائج الدراسة في انخفاض معدل اهتمام الصحف المصرية بقضايا الفساد، وجاءت قضايا الاستيلاء علي المال العام في المقدمة من حيث التناول يليها الرشوة ثم التهرب والتهريب. واعتمد النشر علي المصادر المسئولة ثم البحوث والتقارير ثم مصادر مجهلة، وكان الهدف منه سرد الوقائع في حين أهملت أهداف الكشف عن انحراف أو المناداة بقانون. وقد تميزت صحيفة الوفد بتقديم ملفات لقضايا الفساد قبل إحالتها للمحاكمة لكن التحليل الكيفي كشف تراجع دورها في الكشف عن الفساد خلال السنوات السابقة، وقد غلب علي معالجات الأهرام الطابع الحكومي والشخصية المحافظة وجاءت معظم معالجاتها في صفحة الجريمة، في حين تبنت الأسبوع مفهوم الحملة الصحفية وتميزت معالجتها ببعض الاستمرارية، وتقديم بعض القضايا قبل أن تصل إليها أيدي القضاء، وهناك زيادة في عنصر التشابه بين الصحف في

معالجتها للفساد مقابل ضآلة التنوع والتميز. أما الدراسة الميدانية فقد أوضحت أن الصفوة تعتمد في متابعتها لقضايا الفساد بشكل أساسي علي الصحف الحزبية والخاصة عن القومية ووسائل الإعلام ألأخرى وهي تري أن نشر وقائع الفساد يعد من الحقوق الواجبة للصحافة تجاه الرأي العام.

و **اثبتت حنان يوسف (٢٠٠٤) في دراستها الاستطلاعية حول علاقة الفساد باليات الثقافة والأعلام** لدى الشباب العربي والتي اجريت علي عينة عمدية مكونة من ١٠٠ مبحوث من طلاب الدراسات العليا في تخصص الاعلام والاتصال في العالم العربي ان من ابرز مظاهر الفساد في عينة الدراسة كانت ان ٨٠% من العينة يرون ان وسائل الاعلام العربية مواد إعلامية ساذجة ولا تتناسب مع الأوضاع العربية. وان نسبة ٩٠% منهم يرون انها تقدم إعلام وثقافة مواليين للسلطة والأنظمة ٩٠% بينما اتفق ٧٠% من العينة انها تمثل ابتزاز الأشخاص من اجل الكتابة عنهم ، وفي سؤال عن هل تقدم وسائل الإعلام والثقافة في بلادك نماذج من الفاسدين وعقابهم ؟ جاءت الاجابات بنسب دائما١٠%) ، أحيانا (٣٠%) ، نادرا(٦٠%) ، وهي نتيجة تؤكد قناعة الجمهور العربي وقت اجراء الدراسة الي عدم كفاءة وسائل الاعلام العربية وبصفة خاصة منها المملوكة للدولة في تقديم قضايا الفساد بطريقة شفافة ونزيهة ، الامر الذي قد يطرح تساؤلات تسعي الدراسة الحالية الي الاجابة عنها في مدي تاثير البيئة المساندة للتغييرات السياسية في تقديم نتيجة مختلفة عن الدراسة السابقة تفيد باتجاه سائد اكثر قوة في وسائل الاعلام لمكافحة الفساد والعمل علي تشكيل اتجاهات الجمهور نحو هذا الاتجاه .[xxxvii]

دراسة رباب رأفت الجمال (٢٠٠٣) "دور الصحف المستقلة في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا الفساد: دراسة ميدانية"[xxxviii]،

وقد هدفت الدراسة إلي الكشف عن علاقة الشباب الجامعي بالصحف المستقلة (الخاصة) ودوافع تعرضه لها والآثار المترتبة علي التعرض للمضمون الصحفي الذي يتناول قضايا الفساد، بجانب قياس اتجاهاته نحو تلك الصحف، وقد اعتمدت الباحثة علي نظرية الاعتماد علي وسائل الإعلام كإطار نظري، واستخدمت منهج المسح وأداة الاستبيان في جمع البيانات. خلصت الدراسة إلي وجود ارتباط بين حجم التعرض للصحف المستقلة والاهتمام بقضايا الفساد، في حين لم يثبت وجود ارتباط بين ثقة الشباب الجامعي في الصحف المستقلة والاعتماد عليها كمصدر للمعلومات حول قضايا الفساد، وقد أدي هذا الاعتماد إلي اتجاه سلبي دال إحصائيا نحو قضايا الفساد، ولم يحقق الاعتماد علي الصحف القومية نفس الاتجاه وهو ما يؤكد الدور الذي تلعبه الصحف الخاصة في رفع وعي الجمهور بخطورة الفساد.

دراسة دعاء محمد أبو نور (٢٠٠٣) "التحولات الاجتماعية وظاهرة الفساد في المجتمع المصري: دراسة اجتماعية علي أبعاد الظاهرة وتناولها الإعلامي"[xxxix]

واستهدفت الكشف عن العلاقة بين التحولات الحادثة في المجتمع المصري وبين قضايا الفساد، ومحاولة التعرف علي الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في مواجهة الظاهرة ومدي إدراك الجماهير لهذا الدور. وقد اعتمدت الباحثة علي منهج المسح الإعلامي والمسح الاجتماعي لعينة الجمهور،

واستخدمت أداة تحليل المضمون مع عينة من صحيفتي الأهرام والوفد وثلاث مسلسلات تليفزيونية في عام ٢٠٠١، إضافة إلي المقابلة المقننة مع عينة عشوائية طبقية من سكان محافظة الغربية.

وأبرز نتائج الدراسة أن الصحف اهتمت بنشر قضايا الفساد وإبرازها لكن الوفد كانت أكثر اهتماما من الأهرام التي تحاشت توجيه النقد للأوضاع القائمة، وكلاهما اهتم بالتغطية الإخبارية للفساد والتي لم يكن هدفها الكشف عنه حيث لم يتم تناول القضايا إلا بعد تحويلها إلي النيابة، واعتمدت الأهرام علي المصادر الرسمية في المعلومات في حين اعتمدت الوفد علي الرسمية وغير الرسمية، واهتمت الصحيفتين بالفساد الأخلاقي ثم الإداري ثم الاقتصادي ثم السياسي، لكن اختلفتا في تحديد أسباب الفساد فالأهرام ركزت علي الأسباب الاقتصادية والوفد ركزت علي الأسباب الاجتماعية والسياسية والقانونية، كذلك غلب علي قضايا الفساد التي نشرتها الصحيفتين ارتباطها بالصفوة، والطابع الجماعي لها.

دراسة حنان محمد حسن سالم (٢٠٠٠): "التوجهات الأيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري: دراسة في تحليل المضمون لفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٨"[xl] مشكلتها البحثية هي محاولة فهم وتفسير معالجة بعض الصحف المصرية التي تعكس أيديولوجيات مختلفة لظاهرة الفساد علي المستوي المؤسسي كبير النطاق في قطاعات (فساد الوزراء – فساد أعضاء البرلمان – فساد مديري الشركات والبنوك - فساد رجال الأعمال). وقد وظفت الدراسة نظرية التبعية في تفسير النتائج، واتبعت أسلوب التحليل السوسيولوجي باستخدام أداة تحليل المضمون الكيفي وتحددت عينة الدراسة في صحف (مايو – الوفد – الشعب – الأهالي) في الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٨ تم اختيار أعدادها بطريقة عمدية . وتوصلت الدراسة إلي أن معالجة ظاهرة الفساد وخاصة أساليب المواجهة التي طرحتها الصحف المدروسة لا تختلف كثيرا بين الأيديولوجيات المختلفة، حيث تتفق في إحساسها بحجم مشكلة الفساد وخطورتها في المجتمع المصري، كما اتفقت كلها عدا صحيفة مايو أن الفساد يمثل ظاهرة اجتماعية وليس حالات فردية، وأن الفساد الكبير هو مسئولية الدولة والحكومة تتستر عليه. اتضح من خلال الدراسة أن الاستبداد بالسلطة واحتكار حزب واحد لها من بين أهم عوامل الفساد في مصر إضافة إلي ضعف الأجهزة الرقابية وعدم استقلال القضاء وتقلص دور الأجهزة التشريعية أمام التنفيذية وضعف هيبة القانون، وأن من نتائج الفساد اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء الناتج عن تدهور الأوضاع الاقتصادية مما ينذر بحدوث انفجارات اجتماعية، كما أن الفساد أضعف من قيم الولاء للوطن، وأدي إلي مزيد من الفساد لمحاكاة صغار الموظفين لكبارهم.

ريك ستابنهيرست Rick Stapenhurst (٢٠٠٠) "دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد" [xli]،

وقد رصدت الدراسة الدور الحيوي الذي تقوم به وسائل الإعلام في تقوية ومساندة الحكومات لممارسة دورها في كبح الفساد، وقد اعتمدت الدراسة علي منهج المسح وذلك لاختبار الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في مجال فساد الأجهزة الرسمية في الدولة والقطاع الخاص. وانتهت الدراسة إلي أن دور وسائل الإعلام لا يقتصر فقط علي رفع وعي الجمهور بخطورة الأسباب، وإنما يتعدى إلي البحث في الأسباب والتداعيات ووسائل العلاج، وأن استمرار هذا الدور وتفعيله يتطلب مزيد من الشفافية وتدفق المعلومات، ودعم حرية الصحافة مع المساءلة، وتدريب الصحفيين علي ممارسة الصحافة الاستقصائية.

البناء المنهجي للدراسة :

- **نوع الدراسة :** تعد هذا الدراسة من البحوث الوصفية التطبيقية التى تهدف إلى تصوير وتحليل وتقييم خصائص موقف معين ، حيث تسعي الدراسة الي تقييم الاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية تجاه تغطية قضايا الفساد واثر ذلك في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري نحو قضايا الفساد.
- **منهج الدراسة : تم الاعتماد على منهج المسح لجمع بيانات الدراسة الميدانية** علي عينة الدراسة من خلال تصميم استبيان الكترونية وتوزيعها من خلال البريد الالكتروني علي عينة الدراسة .
- **مجتمع الدراسة:** أجريت الدراسة المقدمة على عينة من الجمهور المصري .
- **المدى الزمني للدراسة:**تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال شهرى مايو ويونيه ٢٠١١
- **عينة الدراسة:** حددت الباحثة حجم العينة (٤٢٠ مفردة) والذين تتراوح اعمارهم من (سن ٢٠ الي سن ٦٠ عاما) من فئات الجمهور المصري من اقليم القاهرة الكبري بأسلوب العينة العشوائية المتاحة available sampleفى إطار نوع العينات الغير احتمالية non probability samples تمشيا مع مقولة عالم مناهج البحث راج Rag الذى يرى ان الخصائص والظواهر والسمات اذا ما كانت موجودة فى الواقع فلابد أن تكون موجودة فى نوع من العينات[xlii].

أدوات جمع البيانات وأساليب القياس :

١. مجموعات النقاش البؤرية Foucs Group Discussions: حيث تم الاعتماد علي مجموعات النقاش البؤرية المتعمقة لعدد من المهتمين بقضايا الفساد والمنخرطين في اعمال حقوقية ذات صلة بموضوعات الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في مصر ، وتم **تطبيق نظام المجموعات الصغيرة المركزة(اقل من ٦ مشاركين) وذلك لضمان الحصول علي معلومات اكثر دقة وتحديدا في محاور ظاهرة الفساد الجدلية وقد قامت الباحثة بعقد** واجراء عدد (٣)مجموعات نقاشية بمتوسط

(٥) خبراء في كل مجموعة.[xliii] **من هيئات**:

أ- الائتلاف المدني لتعزيز النزاهة و الشفافية .
ب- أصدقاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
ج- فريق الخبراء الوطنيين لمكتب منظمة الشفافية الدولية بمصر.

٢- اعتمدت الباحثة فى جمع بيانات دراستها الميدانية **على صحيفة استبيان الكتروني** بهدف الحصول على البيانات المطلوبة من خلال عدد من الأسئلة التى تغطى أبعاد الدراسة المختلفة.،كذلك تم وضع عدد من المقاييس الخاصة بالدراسة يسعى للإجابة على التساؤلات الرئيسية للبحث لقياس مدى تحقيقه لأهدافه والخطة الموضوعة له وتم تصميم صحيفة الاستقصاء لتجيب علي تساؤلات الدراسة الاساسية .

- **اختبارا الصدق والثبات:**
- **صدق التحليل**:تم عرض الاستمارة على عدد من المحكمين في اساتذة وخبراء الاعلام وكذلك خبراء في مجالات مكافحة الفساد وخبراء من منظمة الشفافية الدولية وخبراء مناهج البحث *، لمعرفة اذا ما كانت الاستمارة تقيس بالفعل ما وضعت لقياسه، وكانت نسبة الاتفاق بين هؤلاء المحكمين وفقآ للقياس الذى وضعته الباحثة ٩٨% على مستوى جميع الفئات ،كما قامت الباحثة بأجراء التعديلات التى اقترحها المحكمون.
- تم إجراء دراسة استطلاعية Pilot-Study : على عينة قدرها ١٠% من المبحوثين للتأكد من فهم الاستمارة وتحقيقها لأهدافها ثم صياغة الاستمارة فى صورتها النهائية لنتائج الاختبار القبلي.
- **ثبات التحليل:**من خلال أجراء اختبار بعدى Re-Test على ١٠% من عينة الدراسة بعد أجراء الدراسة لاستخلاص نسبة الثبات المسموح بها فى الدراسات العلمية.

المعالجة الإحصائية : بعد المراجعة لضبط جودة بيانات الدراسة الميدانية،تم ترميز البيانات وتفريغها وإدخالها إلى الحاسب الآلي ومعالجتها إحصائيا من خلال برنامج "Spss" Statistical Package For Social Sciences[xliv] - ٢٠ version و هو البرنامج المعنى بالدراسات و الأبحاث ذات الطبيعة الاجتماعية وقد تمت المعالجة الإحصائية بالاستعانة بعدد من المقاييس و الإجراءات الإحصائية المناسبة لكل هدف للتحقق من صحة فروض الدراسة التى تم تحديدها وهى :

- النسب المئوية والمتوسطات مع الجداول التكرارية الثنائية والمزدوجة
- مقياس اختبار المطابقة كا٢: لقياس العلاقة مابين المتغيرات ،ومعامل بيرسون كأحد تطبيقاتها مربع كا٢ عند درجة ثقة ٩٥% ومستوى معنوية :٠.٠٥ لقياس الارتباط الجزئي بين المتغيرات لقياس الفروض.
- اختبار معنوية الفروق بين نسبتين: T.Testفي مجموعات المتوسطات المستقلة.
- تحليل التباين احادي الاتجاه لتحليل التباين بين المجموعات ANOV- One way Direction
- **فروض وتساؤلات الدراسة :**

الفرض الاول :
توجد علاقة ارتباطيه بين ادراك الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام نحو قضايا الفساد واتجاهاتهم نحوها.

الفرض الثاني :
توجد علاقة ارتباطيه بين مستوي ثقة الجمهور في الاعلام وتبنيه للاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية تجاه قضايا الفساد.

الفرض الثالث:
توجد علاقة ارتباطيه دالة سلبية بين احتمالات التعبير العلني عن الاتجاه في حالة عدم الاتفاق مع الاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية تجاه قضايا الفساد.

الفرض الرابع:
توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استعداد الجمهور للتعبير عن ارائهم علانية تجاه قضايا الفساد وادراكهم للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد وفق المتغيرات التالية :
النوع.
مستوي التعليم
مستوي الاهتمام السياسي

الفرض الخامس :
هناك فروق دالة احصائيا بين تبني الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد وفق المتغيرات الاتية :
ملكية الوسيلة
نوع الوسيلة
نوع القضية.
الاهتمام الشخصي بالقضية.

تساؤلات الدراسة :

١. ما مدي اهتمام الجمهور المصري بقضايا الفساد ؟
٢. ما هو الاتجاه السائد حول قضايا الفساد في وسائل الاعلام المصرية ؟
٣. ما العوامل المؤثرة في اختلاف الاتجاه السائد في قضايا الفساد في وسائل الاعلام المصرية من وسيلة الي اخري ؟
٤. الي اي مدي يؤثر الاتجاه السائد في وسائل الاعلام في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري نحو قضايا الفساد؟
٥. ما هي افضل الوسائل الاعلامية التي قدمت قضايا الفساد في مصر؟
٦. ما ابرز مجالات الفساد ظهورا في الاتجاه السائد في وسائل الاعلام ؟
٧. الي اي درجة ساعد تقديم الاعلام لقضايا الفساد في كسر حاجز الخوف لدي الجمهور في مناقشتها علانية ؟
٨. ما هي درجة ثقة الجمهور لطبيعة اتجاه وسائل الاعلام المصرية في تغطيتها لقضايا الفساد؟
٩. ما مدي الموافقة او التنبي لما يطرح من قضايا الفساد في وسائل الاعلام المصرية؟

١٠ - هل تبني وسائل الاعلام لاتجاه سائد ضد الفساد يساعد في تبني الناس لنفس الاتجاه والتعبير علانية عن مواقفهم ؟

١١ - إلي اي مدي يساعد تبني وسائل الاعلام لاتجاه سائد نحو قضايا الفساد الجمهور في تبني نفس الاتجاه ؟ وما هي اسباب ذلك ؟
١٢ ما هي العوامل التي تساعد الجمهور للتعبير علانية عن مواقفهم تجاه قضايا الفساد في اطار الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد ؟

نتائج الدراسة :

خصائص العينة:

تم تقسيم العينة بالتساوي بين الذكور والإناث من اجمالي العينة بواقع ٥٠ % للذكور و٥٠ % للإناث كما يوضح جدول الخصائص التالي وفقا للنوع .

النوع :

جدول (١) يوضح توزيع العينة وفقا للنوع

النوع	ك	%
ذكر	٢١٠	%٥٠
انثي	٢١٠	%٥٠
الاجمالي	٤٢٠	%١٠٠

مستوي التعليم:

روعي التساوي في توزيع متغير التعليم علي ان يبدأ بالمؤهل المتوسط لصعوبة ادراك الاتجاه السائد في قضايا الفساد وما يرتبط بها من متغيرات معقدة ، وذلك محاولة لإيجاد ضمانات محتملة لاستجابات بدرجة من الدقة ، رغم ما وجه للنقد من فروض نيومان حول قدرة الجمهور علي ادراك الاتجاه السائد في وسائل الاعلام بدرجة من الدقة وكان التوزيع بالتساوي بنسب ٦٦.٦% لكل من ذوي المؤهلات المتوسطة وكذلك لحاملي المؤهلات العليا من الجامعيين وأخيرا لحاملي شهادات الدراسات العليا ما بعد الجامعي من دبلومات عليا وماجستير ودكتوراه.

جدول(٢) يوضح توزيع العينة وفقا لمستوي التعليم

مستوي التعليم	ك	%
متوسط	١٤٠	٦٦.٦
جامعي	١٤٠	٦٦.٦
ما بعد الجامعي	١٤٠	٦٦.٦
الاجمالي	٤٢٠	%١٠٠

مستوي الاهتمام السياسي :

لتحديد مستوي الاهتمام السياسي تم سؤال المبحوثين عدد من الاسئلة حول مشاركتهم السياسية وعضويتهم في الاحزاب والجمعيات الاهلية والتصويت في الانتخابات واخذ المتوسط الحسابي بعد ذلك ووفق ذلك تم تصنيف المبحوثين علي النحو التالي :

نسبة المبحوثين ذوي الاهتمام السياسي المرتفع بلغت ٣٦.٢% مقابل نسبة اهتمام متوسط قدرت ب ٤١.٦% بينما سجلت اصحاب الاهتمام السياسي المنخفض اقل النسب بواقع ٢٢.٢% .

جدول(٣) يوضح توزيع مستوي الاهتمام السياسي في عينة الدراسة

مستوي الاهتمام	ك	%
مستوي اهتمام مرتفع	١٥٢	٣٦.٢
مستوي اهتمام متوسط	١٧٥	٤١.٦
مستوي اهتمام منخفض	٩٣	٢٢.٢
الاجمالي	٤٢٠	%١٠٠

والمثير في نتائج هذا المتغير هو ارتفاع نسبة الاهتمام السياسي بين جمهور البحث وهي نتيجة تتناقض مع نتائج عديدة لنسب منخفضة من الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية للشعب المصري وارتفاع نسب السلبية في اداءه ، ولكن ربما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء التحولات السياسية الجذرية التي تشهدها

مصر الان ورغبة عدد كبير من فئات الشعب المصري في المشاركة السياسية ، اضافة الي مستوي التعليمي المرتفع لجمهور الدراسة مما يساعد في الوصول الي هذه النتيجة التي قد تؤرخ لمرحلة جديدة من نتائج الدراسات الكمية في مجالات الاعلام السياسي في مصر.

مستوى الاهتمام بقضايا الفساد:

اثبتت النتائج ارتفاع نسبة المهتمين بقضايا الفساد بين جمهور الدراسة حيث سجلت نسبة مهتم ٤٢.٩% يليها نسبة مهتم لحد ما ٣٩.٢% وأخيرا جاء عدم الاهتمام في اقل النسب بواقع ١٧.٩% ، وهي نتيجة تتفق مع النتيجة السابقة بارتفاع مستوي الاهتمام السياسي عند جمهور الدراسة ويمكن ان نعزي هذه النتيجة الي اهتمام الجمهور المصري الان بقضايا الفساد باعتباره واحد من اهم الاسباب المؤثرة في احداث التحولات السياسية الجذرية في مصر ، كذلك ما حدث من تسليط الضوء وكشف الغموض عن كثير من قضايا الفساد التي كانت بداخل هياكل الدولة المختلفة اما الرأي العام المصري.[xlv]

جدول (٤) يوضح مستوي الاهتمام بقضايا الفساد

مستوي الاهتمام	ك	%
مهتم	١٨٠	٤٢.٩
لحد ما	١٦٥	٣٩.٢
غير مهتم	٧٥	١٧.٩
الاجمالي	٤٢٠	%١٠٠

معدل متابعة قضايا الفساد فى الاعلام المصري:

وكذلك حظيت متابعة قضايا الفساد في وسائل الاعلام المصرية باهتمام كبير من جمهور الدراسة حيث سجلت نسبة المتابعة الدائمة ٣٠% من اجمالي العينة وجاءت المتابعة احيانا بنسبة اكبر لتسجل ٥٧.٢% يليها اخيرا المتابعة النادرة لقضايا الفساد بنسبة ١٢.٨% ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء الشواهد السابق ذكرها من اوضاع الحراك السياسي في مصر وارتفاع درجة الديمقراطية والتعبير عن الرأي تمثل في ارتفاع معدلات التظاهر والاعتصامات والاحتجاجات للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة داخل مصر.[xlvi]

جدول (٥) يوضح معدل متابعة قضايا الفساد في الاعلام المصري

مستوي الاهتمام	ك	%
دائما	١٢٦	٣٠
احيانا	٢٤٠	٥٧.٢
نادرا	٥٤	١٢.٨
الاجمالي	٤٢٠	%١٠٠

الاتجاه السائد فى وسائل الاعلام المصرية لتناول قضايا الفساد:

وكان من المنطقي ان تشير نتائج الدراسة الي ان الاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية يكون مؤيدا لتناول قضايا مكافحة الفساد وذلك بنسبة ٦١.٢% وكان الاتجاه المحايد مسجلا نسبة ٣٤% بينما كانت نسبة ضعيفة للاتجاه المعارض لتناول قضايا الفساد كاتجاه سائد في وسائل الاعلام المصرية بنسبة ٤.٨%

جدول (٦) يوضح الاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية لتناول قضايا الفساد

الاتجاه السائد	ك	%
مؤيد	٢٥٧	٦١.٢
محايد	١٤٣	٣٤
معارض	٢٠	٤.٨
الاجمالي	٤٢٠	%١٠٠

العوامل المؤثرة في اختلاف الاتجاه السائد لتناول الاعلام المصري لقضايا الفساد:

وتعددت العوامل المؤثرة في اختلاف العوامل المؤثرة للاتجاه السائد لتناول الاعلام المصري لقضايا الفساد وان جاء في المقدمة عامل ملكية الوسيلة ما بين مملوكة للدولة وخاص حيث سجلت نسبة ٩٣.٨% من اجمالي رأي العينة ، وهي نتيجة يمكن تفسيرها في ضوء سيطرة النظام السياسي علي اجهزة الاعلام المملوكة للدولة مما اثر علي حيادها ومصداقيتها من وجهة نظر جمهور الدراسة ،بينما استطاعت وسائل الاعلام الخاصة والمستقلة ان تكون اكثر تناولا لقضايا الفساد كما وكيفا مع قدر اكبر من الحرية وان صاحب ذلك وجود تحفظات وواسعة من الباحثين علي مدي التزامها بقيم المهنية الاعلامية والمسئولية الاجتماعية في تغطيتها لقضايا الفساد وهو الامر الذي يثير من جديد فكرة الالتزام بميثاق الشرف الاعلامي وأهمية اعتماد مدونة سلوك مهني ملزمة علي المؤسسات الاعلامية المصرية في معالجاتها المختلفة [xlvii].

وكذلك حظي نوع الوسيلة (مابين اعلام مكتوب –مسموع- مرئي- الكتروني) بنسبة مرتفعة حيث سجل نسبة ٧١.٤% وهو ما يفيد باختلاف وقوة التناول الاعلامي لقضايا الفساد حسب نوع الوسيلة الاعلامية المستخدمة .

اما تكرار القضية المطروحة فقد سجل نسبة ٦١.٢% من اجمالي العينة بما يفيد بان تكرار نوع القضية كان من العوامل المؤثرة في اختلاف الاتجاه السائد لتناول وسائل الاعلام المصري لقضايا الفساد من وسيلة الي اخري ، فاختيار القضية وتكراراها بذات موضوع مرتبط بالفساد يرتبط بدرجة كبيرة بترتيب اولويات الوسيلة الاعلامية التي يقدم من خلالها وأجندتها الخاصة ،[xlviii] وهو الامر الذي قد يلقي بظلال من الشك حول استخدام بعض وسائل الاعلام المصرية كآلية للفساد [xlix]داخل منظومة الفساد الاداري والبيروقراطي والسياسي العميقة في مصر.

جدول (٧) يوضح العوامل المؤثرة في اختلاف الاتجاه السائد لتناول الاعلام المصري لقضايا الفساد

العوامل المؤثرة	ك	%
ملكية الوسيلة (خاص/ عام)	٣٩٤	٩٣.٨
نوع الوسيلة	٣٠٠	٧١.٤
تكرار ظهور القضية اعلاميا	٢٧٥	٦١.٢

افضل الوسائل الاعلامية في تقديم قضايا الفساد :

جاء الاعلام المرئي في مقدمة ترتيب افضل الوسائل الاعلامية التي قدمت اتجاها سائدا لقضايا الفساد بنسبة ٩٠.٧%، وهو ما تمثل بقوة في سيطرة قالب البرامج الحوارية او ما عرف اصطلاحا التوك شو Talk show علي المواطن المصري وقدرة هذا القالب البرامجي في تشكيل اتجاهات وادراك الجماهير تجاه العديد من القضايا الجدلية المثارة في المجتمع الان ، وكان من المقبول ان ياتي الاعلام الالكتروني في المقدمة ايضا بنسبة ٧٥.٢%بقوة تأثيره وبصفة خاصة الاعلام الجديد او مواقع التواصل الاجتماعي وهي نتيجة تتفق مع دراسات سابقة اكدت قدرة وسائل الاعلام الالكتروني الجديد علي احداث

التغيير داخل المجتمع [1]، وتلي ذلك الاعلام المكتوب الصحافي بنسبة ٦٩.٧% وتراجع ترتيب دور الاعلام المسموع الاذاعي في تناول قضايا الفساد من وجهة نظر عينة الدراسة حيث سجل نسبة ١٨.٥% فقط ، كما ظهرت انواع اخري من الوسائل اوردها مبحوثو الدراسة بنسبة ١٣.١% مثل الاتصال الشخصي والسينما والعروض المسرحية الثقافية في قصور الثقافة وساقية الصاوي الثقافية علي سبيل المثال ، راي المبحوثون ان لها دورا بارزا في تناول قضايا الفساد وتكوين اتجاها سائدا بداخله وفي المجتمع ضد الفساد.

جدول (٨) يوضح افضل الوسائل الاعلامية في تقديم قضايا الفساد

الوسائل الاعلامية	ك	%
الاعلام المكتوب	٢٩٣	٦٩.٧
الاعلام المسموع	٧٨	١٨.٥
الاعلام المرئي	٣٨١	٩٠.٧
الاعلام الالكتروني	٣١٦	٧٥.٢
اخري	٥٥	١٣.١

مجالات الفساد الاكثر ظهورا في الاعلام المصري:

جاء الفساد السياسي في مقدمة مجالات الفساد الاكثر ظهورا في الاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية بنسبة ٩٣.٢% يليه الفساد الاقتصادي بنسبة ٨٤.٢% ثم الفساد القيمي والاجتماعي بنسبة ٦٩.٢% واخيرا جاء في الترتيب الرابع الفساد الاعلامي والثقافي بنسبة ٦٠.٢% ، وهي النتيجة التي يمكن تفسيرها في ضوء نعقد قضايا الفساد السياسي وتداخلها مع اوجه الفساد الاخري المؤثرة سلبا في حياة المواطن المصري.

جدول (٩) يوضح مجالات الفساد الاكثر ظهورا في الاعلام المصري

مجال ونوع الفساد	ك	%
الفساد السياسي	٣٩٣	٩٣.٢
الفساد الاقتصادي	٣٥٤	٨٤.٢
الفساد الاجتماعي والقيمي	٢٩١	٦٩.٢
الفساد الاعلامي والثقافي	٢٥٣	٦٠.٢

تأثير الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه الفساد في تشكيل اتجاهات وإدراك الرأي العام:

ويتضح من بيانات الجدول التالي اقتناع نسبة كبيرة من المبحوثين بالتأثير الكبير للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه مكافحة الفساد في تشكيل اتجاهات وإدراك الرأي العام لهذه القضايا بنسبة ٤٦.٤% كما سجلت نسبة من يري ان التأثير متوسط ٣٦.٤% بينما كانت نسبة من يرون التأثير الضعيف للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه الفساد في تشكيل اتجاهات وإدراك الرأي العام هي اقل النسب بواقع نسبة ١٧.٢% ، وهو الامر الذي يؤكد اهمية تاثير الاتجاه السائد في وسائل الاعلام في مكافحة الفساد في تشكيل اتجاهات وادراكات الرأي العام المصري تجاه قضايا الفساد.

جدول (١٠) يوضح تأثير الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه الفساد في تشكيل اتجاهات وإدراك الرأي العام

مدي التأثير	ك	%
كبير	١٩٥	٤٦.٤
متوسط	١٥٣	٣٦.٤
ضعيف	٧٢	١٧.٢
الاجمالي	٤٢٠	%١٠٠

درجة ثقة المبحوثين في تناول الاعلام المصري لقضايا الفساد:

بصفة عامة تشير نتائج الجدول التالي الي ان نسبة من يثقون في تناول الاعلام المصري لقضايا الفساد هي نسبة متوسطة بصفة عامة بواقع ٤٨.٨% وان كانت نسبة الثقة الكبيرة بواقع ٣٣.٣% اكبر من عدم الثقة المطلقة بواقع ١٧.٦% .

وهي نتيجة يمكن تفسيرها في ضوء عدم الثقة الكاملة للمبحوثين في تناول الاعلام المصري لقضايا الفساد رغم اقتناعه بتأثيرها الكبير في تشكيل اتجاهات وإدراك الرأي العام ، وهو الامر الذي يمكن ان يعود الي ارتباط درجة تقة الجمهور بنضج الديمقراطية في أي مجتمع وهو لم يتحقق بشكل كامل في هيكل دمقراطة المجتمع المصري حتي الان رغم حدوث حالة التحولات السياسية الجذرية في نظام الحكم السياسي في مصر.[li]

جدول (١١) يوضح درجة ثقة المبحوثين في تناول الاعلام المصري لقضايا الفساد

درجة الثقة	ك	%
درجة كبيرة	١٤١	٣٣.٣
اثق لحد ما	٢٠٥	٤٨.٨
لا اثق مطلقا	٧٤	١٧.٦
الاجمالي	٤٢٠	%١٠٠

مدي كسر حاجز الخوف لدي المبحوثين من التعبير عن ارائهم علانية في اطار تناول الاعلام المصري لقضايا الفساد:

اتضح من نتائج الدراسة الي ان الاتجاه السائد في الاعلام لتناول قضايا الفساد قد ساهم في كسر حاجز الخوف عند المصريين من التعبير عن ارائهم علانية بواقع ٦٠.٢% يليه مدي متوسط بواقع ٢٨.٣% وأخيرا رأي ١١.٤% فقط من افراد العينة ان مدي كسر حاجز الخوف لدي المبحوثين من التعبير عن ارائهم علانية في اطار تناول الاعلام المصري لقضايا الفساد كان ضعيفا وليس قويا .

ويمكن ان يعتبر ذلك من الملاحظات الايجابية التي احدثها الاعلام المصري في تناوله لقضايا الفساد المختلفة هو في انه قد كسر حاجز الخوف لدي المبحوثين من التعبير عن ارائهم علانية في الاتجاه السائد للتناول الاعلامي لقضايا الفساد ، وهو ما يعطي مؤشرا قويا الي ضرورة رفع مستوي الوعي لدي الرأي العام المصري والقدرة علي التعبير العلني المنظم والناجز عن الرأي من اجل احداث تغيير حقيقي مساهم في احداث الاصلاح السياسي والمجتمعي المأمول.

جدول (١٢) يوضح مدي كسر حاجز الخوف لدي المبحوثين من التعبير عن ارائهم علانية في اطار تناول الاعلام المصري لقضايا الفساد

مدي كسر حاجز الخوف	ك	%
مدي كبير	٢٥٣	٦٠.٢
مدي متوسط	١١٩	٢٨.٣
مدي ضعيف	٤٨	١١.٤
الاجمالي	٤٢٠	%١٠٠

مدي موافقة وتبني الجمهور للاتجاه السائد في تناول الاعلام المصري لقضايا الفساد:

وتتوافق نتيجة مدي موافقة وتبني الجمهور للاتجاه السائد في تناول الاعلام المصري لقضايا الفساد مع نتائج اخري في ذات الدراسة حيث انه بصفة عامة هناك نسب متوسطة للموافقة والتبني بلغت ٥٢.٣% يليها نسبة الموافقة والتبني الكامل بنسبة ٣٠.٩% ثم نسبة محدودة تقدر ١٦.٦% لعدم الموافقة

او عدم تبني الجمهور للاتجاه السائد في تناول الاعلام المصري لقضايا الفساد ، وهو الامر الذي يشير الي ضرورة تعزيز دور الاعلام والرقابة الشعبية كاليات مكافحة الفساد في مصر.[lii]

جدول (١٣) يوضح مدي موافقة وتبني الجمهور للاتجاه السائد في تناول الاعلام المصري لقضايا الفساد

مدي الموافقة والتبني	ك	%
موافق	١٣٠	٣٠.٩
لحد ما	٢٢٠	٥٢.٣
لا اوافق	٧٠	١٦.٦
الاجمالي	٤٢٠	%١٠٠

العوامل المؤثرة في موافقة او تبني الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية تجاه قضايا الفساد :

وتشير النتائج الي اختلاف العوامل المؤثرة في موافقة او تبني الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية تجاه قضايا الفساد وان جاء عامل الاهتمام الشخصي بالقضية في مقدمة ترتيب هذه العوامل بواقع ٩٢.٨% يليه الاهتمام السياسي للمبحوث بواقع ٨٠.٢% وأخيرا جاء اهمية موضوع قضية الفساد المثارة اعلاميا بشكل عام بالنسبة للمجتمع بنسبة ٤٨.٨%.

جدول(١٤) يوضح العوامل المؤثرة في موافقة او تبني الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية تجاه قضايا الفساد

العوامل	ك	%
الاهتمام الشخصي بالقضية	٣٩٠	٩٢.٨
الاهتمام السياسي للمبحوث	٣٣٧	٨٠.٢
اهمية موضوع القضية عموما	٢٠٥	٤٨.٨
الاجمالي	٤٢٠	%١٠٠

احتمالات التعبير العلني عن الاتجاه الشخصي للمبحوثين من الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد :

توضح بيانات الجدول التالي الي ان نسبة ٨٦.٩% يميلون للتعبير علانية عن اتجاهاتهم الشخصية في حالة اتفاقهم مع الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد ، وانخفضت هذه النسبة الي ٦٩.١% في حالة الاختلاف عن الاتجاه السائد ، وهو ما يتفق مع فروض نيومان في دوامة الصمت الي ان الافراد يميلون الي تبني الاتجاه السائد في المجتمع والإعلام نحو موضوع ما وتفسر نيومان ذلك في اطار نفسي واجتماعي نرجعه الي الخوف من العزلة الاجتماعية والسعي نحو القبول من الاخرين.[liii]

جدول (١٦) يوضح احتمالات التعبير العلني عن الاتجاه الشخصي للمبحوثين من الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد

درجة الاتفاق / احتمالات التعبير	عند الاتفاق مع الاتجاه السائد		عند الاختلاف مع الاتجاه السائد	
	ك	%	ك	%
اعبر عن رأيي	٣٦٥	٨٦.٩	٢٩٠	٦٩.١
افضل عدم التعبير	٥٥	١٣	١٣٠	٣٠.٩
الاجمالي	٤٢٠	١٠٠	٤٢٠	١٠٠

اسباب عدم استعداد المبحوثين للتعبير العلنى عن الاتجاه الشخصى للمبحوثين من الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد :

وتأسيسا علي بيانات الجدول السابق يتضح ان معيار الخوف من العزلة الاجتماعية ليس هو المعيار الوحيد الذي قد يدفع الفرد الي عدم التعبير العلني عن رأيه او تبني الاتجاه السائد فهناك جملة من الاسباب منها عدم الرغبة في التورط بمشكلات سياسية ما بنسبة ٦٤.٢% وكذبك عدم الالمام المعلوماتي الكافي بموضوعات الفساد المثارة بنسبة ٥٠% بينما سجل معيار عدم الثقة والمتمثل في اجابات المبحوثين بوجود تحيز في بعض وسائل الاعلام وفسادها احيانا نسبة قدرت ٤٦.٩% ، وهي نتيجة تتوافق مع نتائج دراسات سابقة تفيد بان متغير الخوف من العزلة الاجتماعية هو المعيار الوحيد لعدم تبني الاتجاه السائد ولكن هناك درجة المعرفة والوعي وكذلك الفروق الفردية والسمات الشخصية من فرد لأخر ، وهي كلها متغيرات لها دور مهم في الاعلان عن الاتجاه والتوافق مع الاتجاه السائد او عدم الاعلان .[liv]

جدول (١٨) يوضح اسباب عدم استعداد المبحوثين للتعبير العلني عن الاتجاه الشخصي للمبحوثين من الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد

الاسباب	ك	%
الخوف من العزلة الاجتماعية	٢١٠	٥٠
عدم الرغبة في التورط بمشاكل سياسية	٢٧٠	٦٤.٢
ثقتي في رأيي الخاص	١٠٠	٢٣.٨
تحيز بعض وسائل الاعلام وفسادها احيانا.	١٩٧	٤٦.٩
عدم الالمام المعلوماتي بكل ما يرتبط بموضوع الفساد	٢١٠	٥٠

اسباب استعداد المبحوثين للتعبير العلني عن الاتجاه الشخصي للمبحوثين من الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد :

وفي المقابل تشير بيانات الجدول التالي الي ان هناك جملة من الاسباب قد تفسر استعداد المبحوثين للتعبير العلني عن الاتجاه الشخصي للمبحوثين من الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد وان جاء في مقدمتها كسر حاجز الخوف بنسبة ٧٢.٦% ثم المساعدة في رفع الوعي بأنواع الفساد بنسبة ٦٠.٢% ، كما يري نسبة ٤٧.٣% من العينة الي ان مشاركتهم قد تجعل الجمهور اكثر اهتماما بمكافحة الفساد ، بينما ارجعت نسبة ٢٢.٣% تأثير الجماعات المرجعية والاتصال الشخصي في استعدادهم للإعلان عن اتجاهاتهم الشخصية المتمثل في انهم يشاركون اخرين في نفس الاتجاه السائد لتناول قضايا الفساد في وسائل الاعلام المصرية.[lv]

جدول (١٩) يوضح اسباب استعداد المبحوثين للتعبير العلني عن الاتجاه الشخصي للمبحوثين من الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد

الاسباب	ك	%
تكسر حاجز الخوف من مناقشة قضايا الفساد عند الناس.	٣٠٥	٧٢.٦
تساعد في رفع الوعي المجتمعي من خلال التعريف بأنواع الفساد وتأثيره علي حياتهم .	٢٥٣	٦٠.٢
اشترك مع اخرين في نفس الاتجاه لمقاومة الفساد.	٩٤	٢٢.٣
تجعل الجمهور اكثر اهتماما بمكافحة الفساد	١٩٩	٤٧.٣

اختبارات فروض الدراسة :

الفرض الاول :

توجد علاقة ارتباطيه بين ادراك الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام نحو قضايا الفساد واتجاهاتهم نحوها.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم تم استخدام معامل كا ٢بين القيم الكمية لاستجابات المبحوثين علي معدل الاستخدام والقيم الكمية المعبرة لمتغيرات الفرض ، وتبين من الجدول التالي وجود علاقة دالة احصائيا بين ادراك الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام نحو قضايا الفساد واتجاهاتهن نحوها حيث بلغت قيمة كا٢ (١٥.٣٠٦) وقيمة معامل الدلالة (دالة=٠.٠٣٥) ، وذلك عند مستوي معنوية بلغ ٠.٠٠٥ ودرجة ثقة ٩٥% **وبتلك النتيجة يتضح قبول الفرض الاول القائل** بوجود علاقة ارتباطيه بين ادراك الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام نحو قضايا الفساد واتجاهاتهم نحوها.

وهي نتيجة تتوافق مع فروض نظرية دوامة الصمت لنيومان والتي تفترض وجود علاقات ارتباطيه بين ادراك الجمهور للاتجاه السائد في المجتمع واتجاهاته نحوذلك [lvi]وان كان هذا يتوقف علي جملة من المتغيرات والعوامل التي تؤثر في تحقيق هذا الارتباط الدلالي .

جدول (١٨) حول علاقات الارتباط بين ادراك الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام نحو قضايا الفساد واتجاهاتهم نحوها

المتغيرات:	المتوسط M	الانحراف المعياري SD	قيمة كا٢:	الدلالة SIG.	معامل التوافق	دلالة معامل التوافق SIG.C.C	التعليق
ادراك الجمهور/ الاتجاهات	٢.٦٤	٠.٠٧٢	١٥.٣٠٦	٠.٠٣٥	٠.٦٩	٠.٠١٥	دالة

الفرض الثاني :

توجد علاقة ارتباطيه بين مستوي ثقة الجمهور في الاعلام وتبنيه للاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية تجاه قضايا الفساد.

جدول (١٩) يوضح علاقات الارتباط بين مستوي ثقة الجمهور في الاعلام وتبنيه للاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية تجاه قضايا الفساد

المتغيرات:	المتوسط M	الانحراف المعياري SD	قيمة كا٢:	الدلالة SIG.	معامل التوافق	دلالة معامل التوافق SIG.C.C	التعليق
مستوي الثقة / تبني الاتجاه السائد	٢.٦٤	٠.٠٧٢	٢٧.٣٤٥	٠.٠٢١	٠.٦٩	٠.٠١٩	دالة

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم اجراء تحليل الارتباط الخطي بمعامل بيرسون وسجلت قيمة كا٢ المحسوبة ٢٧.٣٤٥ بمعامل ارتباط دال =٠.٠٢١ وكذلك معامل توافق بلغ ٠.٠١٩ **وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني القائل** بوجود علاقة ارتباطيه بين معدل ثقة الجمهور في وسائل الاعلام وتبينه للاتجاه السائد بها نحو قضايا الفساد في المجتمع المصري ، وهي نتيجة تتفق مع نتائج دراسات سابقة تعطي اهمية مرتفعة لعامل الثقة في اداء المؤسسة الاعلامية من قبل الجماهير لتكون اكثر مصداقية وإقناعا في رسائلها المقدمة له وبصفة خاصة ما يرتبط منها بالإصلاح السياسي وقيم الديمقراطية.[lvii]

الفرض الثالث:

توجد علاقة ارتباطيه دالة بين احتمالات التعبير العلني عن الاتجاه في حالة عدم الاتفاق مع الاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية تجاه قضايا الفساد.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم اجراء المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير احتمالات التعبير عن الرأي بعلانية في حالات عدم الاتفاق مع الاتجاه السائد في وسائل الاعلام حيال قضايا الفساد وقد اثبت تحليل الارتباط الخطي بمعامل بيرسون ان قيمة كا٢ المحسوبة قد سجل ٢٨.٤١٩ وسجل قيمة معامل بيرسون = ٠.٥١ بقيمة غير دالة احصائيا ومعامل توافق =٠.٣٩وهو ما يثبت عدم صحة الفرض القائل بان هناك علاقة بين احتمالات التعبير العلني عن الاتجاه في حالة عدم الاتفاق مع الاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية تجاه قضايا الفساد ، وهي نتيجة تتوافق مع فروض نظرية دوامة الصمت لنيومان والتي تؤكد قوة الاتجاه السائد في الاعلام علي التعبير علانية من قبل الجماهير ودرجة كسر حاجز الخوف لديهم .

جدول (٢٠) يوضح علاقات الارتباط بين احتمالات التعبير العلني عن الاتجاه في حالة عدم الاتفاق مع الاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية تجاه قضايا الفساد

المتغيرات:	المتوسط M	الانحراف المعياري SD	قيمة كا٢:	الدلالة SIG.	معامل التوافق	دلالة معامل التوافق SIG.C.C	التعليق
احتمالات التعبير/ عدم الاتفاق مع الاتجاه	٢.٦٤	٠.٠٧٢	٢٨.٤١٩	٠.٥١	٠.٦٩	٠.٣٩	غير دالة

الفرض الرابع:

توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استعداد الجمهور للتعبير عن ارائهم علانية تجاه قضايا الفساد وإدراكهم للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد وفق المتغيرات التالية :

النوع.

مستوي التعليم

مستوي الاهتمام السياسي.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم اجراء المعاملات الاحصائية كما توضح خلايا الجدول التالي :

١- **متغير النوع** : بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وإجراء اختبار ت لقياس نسب الفروق بين المتوسطات المستقلة تبين ان قيمة ت= ٣.٨٩ عند مستوي دلالة = ٠.٣١ وهي غير دالة احصائيا بما يفيد بأنه لا توجد فروق احصائية وفقا لمتغير النوع في استعداد المبحوثين للتعبير عن ارائهم علانية تجاه قضايا الفساد وإدراكهم للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد وهو نتيجة تتماشي مع التطور المجتمعي الذي تشهده الساحة السياسية المصرية الان من ارتفاع نسبة مشاركة المرأة المصرية في التظاهرات والحراك السياسي الدائر الان في مصر عقب التحولات السياسية التي بدأت في ٢٥ من يناير ٢٠١١.[lviii]

٢- **متغير مستوي التعليم :**

بحساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمتوسطات متغير التعليم ثم اجراء اختبار ت لقياس الفروق بين المتوسطات المستقلة تبين ان قيمة ت -٠.٠٣٤ وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوي معنوية ٠.٥ ودرجة ثقة =٩٥% وكانت الدلالة لصالح الاعلي تعليما في استعدادهم للتعبير علانية عن موقفهم تجاه قضايا الفساد مما يفيد بأنه كلما ارتفع مستوي الوعي والتعليم كلما كان للفرد قدرة علي التعبير عن ارائه بحرية في ظل نظم اديمقراطية حقيقية ،وهو ما يثبت صحة هذا الفرض الفرعي.

٣- **متغير الاهتمام السياسي** :

وقد ثبت التحقق من صحة هذا الفرض الفرعي حيث سجلت قيمة ت = ٠.٠٠٧ وهي قيمة دالة احصائيا وسجلت لصالح الاكثر اهتماما سياسيا وهو مايثبت صحة الفرض الفرعي القائل بأنه كلما كان الفرد اكثر اهتماما سياسيا كان اكثر قدرة واستعدادا للتعبير عن ارائه علانية تجاه الاتجاه السائد لقضايا الفساد في وسائل الاعلام المصرية .

جدول (٢١) يوضح اختبارات الفروق بين استعداد الجمهور للتعبير عن ارائهم علانية تجاه قضايا الفساد وإدراكهم للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد وفق المتغيرات

اختبار ت	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوي الدلالة	اتجاه الفروق
النوع	ذكر	٢.٨٣	٠.٤٣٤	٣.٨٩	٠.٣١	غير دال احصائيا
	انثي	٢.٧٥	٠.٢٨٨			
مستوي التعليم	متوسط	٢.٦٧	٠.٥٨٥	٤.٣٣	٠.٠٣٤	دال احصائيا لصالح الاعلي تعليما
	عال	٣.٧٦	٠.٦٠٢			
	فوق العالي	٤.٥٦	٠.٧١٢			
مستوي الاهتمام السياسي	مهتم	٧.٢١	٢.١٧٠	٦.٤٧٤	٠.٠٠٧	دال احصائيا لصالح الاكثر اهتماما
	لحد ما	٥.٢٢	٢.٦١٥			
	غير مهتم	٤.٣٢	١.٤٣٦			

الفرض الخامس :

هناك فروق دالة احصائيا بين تبني الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد وفق المتغيرات الاتية :

١. ملكية الوسيلة
٢. نوع الوسيلة
٣. الاهتمام الشخصي بالقضية.
٤.

متغير ملكية الوسيلة : بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ثم اجراء اختبار ت القياس الفروق بين المتوسطات المستقلة فقد تبين ان قيمة ت=٠.٠٠٣ وهي قيمة دالة احصائيا بما يفيد بان متغير ملكية الوسيلة يؤثر في تبني الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام وقد سجلت الفروق لصالح الوسائل المستقلة والخاصة مقارنة بالمملوكة للدولة والتي يري المبحوثون بأنها قد لا تساعد في تبني الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد ، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء سيطرة النظام السياسي في مصر علي وسائل الاعلام المملوكة للدولة في فترة احداث ٢٥ يناير مما اكسبها عدم مصداقية لدي الجمهور المصري.[lix]

متغير نوع الوسيلة : سجلت في هذا المتغير دلالة احصائية بقيمة ت=٠.٠٣٤ وهي قيمة دالة احصائية بما يفيد صحة هذا الفرض بان متغير نوع الوسيلة يؤثر في تبني الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد وكانت الفروق لصالح الوسيلة المرئية يليها الوسيلة الالكترونية وهي نتيجة تتفق مع دراسات سابقة تؤكد التأثير الكبير لوسائل الاعلام المرئية مثل التليفزيون وبرامجه الحوارية "talk Show " وكذلك التأثيرات الواسعة للوسائل الالكترونية وفي مقدمتها شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي .[lx]

متغير الاهتمام الشخصي :

وقد اتثبت النتائج كما يوضحها الجدول التالي صحة هذا الفرض الفرعي حيث سجلت قيمة ت لقياس الفروق بين المتوسطات المستقلة=٠.٠٠٧ وهي قيمة دالة احصائيا لصالح الاكثر اهتماما شخصيا بقضايا الفساد والذي يكون لديه استعدادا اعلي في تبني الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد وهي نتيجة تتوافق مع تأثيرات نظريات الاتصال المختلفة والتي تؤكد قوة الفروق الفردية والمتغيرات الفردية في الاستخدامات وإحداث تأثيرات متباينة علي استقبال الرسائل الاعلامية لمختلفة بل والاستجابة لها في الادراك وتشكيل الاتجاهات تجاه القضايا المختلفة والتي تمس اهتمام الفرد شخصيا في المقام الاول .[lxi]

جدول (٢٢) يوضح اختبارات الفروق بين تبني الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد وعدد من المتغيرات

اختبار ت	الجنسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوي الدلالة	اتجاه الفروق
ملكية الوسيلة	مملوك للدولة	٢.٨٣	٠.٤٣٤	٣.٦٢	٠.٠٠٣	دال احصائيا
	خاص	٢.٧٥	٠.٢٨٨			
نوع الوسيلة	مكتوب	٢.٦٧	٠.٥٨٥	٤.٣٣	٠.٠٣٤	دال احصائيا
	مسموع	٣.٧٦	٠.٦٠٢			
	مرئي					
	الكتروني					
الاهتمام الشخصي	مهتم	٧.٢١	٢.١٧٠	٦.٤٧٤	٠.٠٠٧	دال احصائيا
	لحد ما	٥.٢٢	٢.٦١٥			
	غير مهتم					

الخلاصة :

سعت هذه الدراسة الي اختبار تأثير الاتجاه السائد في الاعلام تجاه قضايا الفساد في تشكيل ادراك واتجاهات الجمهور المصري تجاهها وقد خلصت الدراسة الي جملة من النتائج التي تدعم وتعزز بعض من فروضها وتساؤلاتها وتفتح الافاق لدراسات مستقبلية قريبة الصلة وذلك علي النحو التالي :

- اثبتت النتائج ارتفاع نسبة المهتمين بقضايا الفساد بين جمهور الدراسة ويمكن ان نعزي هذه النتيجة الي اهتمام الجمهور المصري الان بقضايا الفساد باعتباره كان واحد من اهم الاسباب المؤثرة في احداث التحولات السياسية الجذرية في مصر ، كذلك ما حدث من تسليط الضوء وكشف الغموض عن كثير من قضايا الفساد التي كانت بداخل هياكل الدولة المختلفة اما الرأي العام المصري.
- وتوافق مع ذلك ظهور ارتفاع نسبة الاهتمام السياسي بين جمهور البحث وهي نتيجة تتناقض مع نتائج عديدة لنسب منخفضة من الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية للشعب المصري وارتفاع نسب السلبية في اداءه ، ولكن ربما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء التحولات السياسية الجذرية التي تشهدها مصر الان ورغبة عدد كبير من فئات الشعب المصري في المشاركة السياسية ، اضافة الي مستوي التعليمي المرتفع لجمهور الدراسة مما يساعد في الوصول الي هذه النتيجة التي قد تؤرخ لمرحلة جديدة من نتائج الدراسات الكمية في مجالات الاعلام السياسي في مصر.
- وكذلك حظيت متابعة قضايا الفساد في وسائل الاعلام المصرية باهتمام كبير من جمهور الدراسة ويمكن تفسير ذلك ايضا في ضوء الشواهد من اوضاع الحراك السياسي في مصر

وارتفاع درجة الديمقراطية والتعبير عن الرأي تمثل في ارتفاع معدلات التظاهر والاعتصامات والاحتجاجات للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة داخل مصر.

- وأشارت نتائج الدراسة الي ان الاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية كان مؤيدا لتناول قضايا ضد الفساد كما تعددت العوامل المؤثرة في اختلاف العوامل المؤثرة للاتجاه السائد لتناول الاعلام المصري لقضايا الفساد وان جاء في المقدمة عامل ملكية الوسيلة ما بين مملوكة للدولة وخاص وهي نتيجة يمكن تفسيرها في ضوء سيطرة النظام السياسي علي اجهزة الاعلام المملوكة للدولة مما اثر علي حيادها ومصداقيتها من وجهة نظر جمهور الدراسة ،بينما استطاعت وسائل الاعلام الخاصة والمستقلة ان تكون اكثر تناولا لقضايا الفساد كما وكيفا مع قدر اكبر من الحرية وان صاحب ذلك وجود تحفظات وواسعة من الباحثين علي مدي التزامها بقيم المهنية الاعلامية والمسئولية الاجتماعية في تغطيتها لقضايا الفساد وهو الامر الذي يثير من جديد فكرة الالتزام بميثاق الشرف الاعلامي وأهمية اعتماد مدونة سلوك مهني ملزمة علي المؤسسات الاعلامية المصرية في معالجاتها المختلفة .
- وكذلك حظي نوع الوسيلة (مابين اعلام مكتوب مسموع مرئي- الكتروني) بنسبة مرتفعة وهو ما يفيد باختلاف وقوة التناول الاعلامي لقضايا الفساد حسب نوع الوسيلة الاعلامية المستخدمة .
- اما تكرار القضية المطروحة فقد اعطي مؤشرات هامة الي انه من العوامل المؤثرة في اختلاف الاتجاه السائد لتناول وسائل الاعلام المصري لقضايا الفساد من وسيلة الي اخري ، فاختيار القضية وتكراراها بذات موضوع مرتبط بالفساد يرتبط بدرجة كبيرة بترتيب اولويات الوسيلة الاعلامية التي يقدم من خلالها وأجندتها الخاصة ، وهو الامر الذي قد يلقي بظلال من الشك حول استخدام بعض وسائل الاعلام المصرية كآلية للفساد داخل منظومة الفساد الاداري والبيروقراطي والسياسي العميقة في مصر.
- جاء الاعلام المرئي في مقدمة ترتيب افضل الوسائل الاعلامية التي قدمت اتجاها سائدا لقضايا الفساد بنسبة ٩٠.٧%، وهو ما تمثل بقوة في سيطرة قالب البرامج الحوارية او ما عرف اصطلاحا التوك شو talj show علي المواطن المصري وقدرة هذا القالب البرامجي في تشكيل اتجاهات وإدراك الجماهير تجاه العديد من القضايا الجدلية المثارة في المجتمع الان ، وكان من المقبول ان يأتي الاعلام الالكتروني في المقدمة ايضا بنسبة ٧٥.٢%بقوة تأثيره وبصفة خاصة الاعلام الجديد او مواقع التواصل الاجتماعي وهي نتيجة تتفق مع دراسات سابقة اكدت قدرة وسائل الاعلام الالكتروني الجديد علي احداث التغيير داخل المجتمع .
- جاء الفساد السياسي في مقدمة مجالات الفساد الاكثر ظهورا في الاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية يليه الفساد الاقتصادي ثم الفساد القيمي والاجتماعي واخيرا جاء في الترتيب الرابع الفساد الاعلامي والثقافي.
- اظهرت نتائج ايضا اقتناع نسبة كبيرة من المبحوثين بالتأثير الكبير الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه الفساد في تشكيل اتجاهات وإدراك الرأي العام .
- وفيما يتعلق بالثقة فقد تبين ان نسبة من يثقون في تناول الاعلام المصري لقضايا الفساد هي نسبة متوسطة بصفة عامة وهي نتيجة يمكن تفسيرها في ضوء عدم الثقة الكاملة للمبحوثين في تناول الاعلام المصري لقضايا الفساد رغم اقتناعه بتأثيرها الكبير في تشكيل اتجاهات وإدراك الرأي العام ، وهو الامر الذي يمكن ان يعود الي ارتباط درجة ثقة الجمهور بنضج الديمقراطية في أي مجتمع وهو لم يتحقق بشكل كامل في هيكل دمقراطة المجتمع المصري حتي الان رغم حدوث حالة التحولات السياسية الجذرية في نظام الحكم السياسي في مصر.

- اتضح من نتائج الدراسة الي ان الاتجاه السائد في الاعلام لتناول قضايا الفساد قد ساهم في كسر حاجز الخوف عند المصريين من التعبير عن ارائهم علانية ويمكن ان يعتبر ذلك من الملاحظات الايجابية التي احدثها الاعلام المصري في تناوله لقضايا الفساد المختلفة هو في انه قد كسر حاجز الخوف لدي المبحوثين من التعبير عن ارائهم علانية في الاتجاه السائد للتناول الاعلامي لقضايا الفساد ، وهو ما يعطي مؤشرا قويا الي ضرورة رفع مستوي الوعي لدي الرأي العام المصري والقدرة علي التعبير العلني المنظم والناجز عن الرأي من اجل احداث تغيير حقيقي مساهم في احداث الاصلاح السياسي والمجتمعي المأمول.
- توصلت الدراسة الي ارتفاع احتمالات التعبير العلني عن الاتجاه الشخصي للمبحوثين من الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد والميل للتعبير علانية عن اتجاهاتهم الشخصية في حالة اتفاقهم مع الاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد ، وهو ما يتفق مع فروض نيومان في دوامة الصمت الي ان الافراد يميلون الي تبني الاتجاه السائد في المجتمع والإعلام نحو موضوع ما وتفسر نيومان ذلك في اطار نفسي واجتماعي نرجعه الي الخوف من العزلة الاجتماعية والسعي نحو القبول من الاخرين.
- ولكن تبين ان معيار الخوف من العزلة الاجتماعية ليس هو المعيار الوحيد الذي قد يدفع الفرد الي عدم التعبير العلني عن رأيه او تبني الاتجاه السائد فهناك جملة من الاسباب وهي نتيجة تتوافق مع نتائج دراسات سابقة تفيد بان متغير الخوف من العزلة الاجتماعية هو المعيار الوحيد لعدم تبني الاتجاه السائد ولكن هناك درجة المعرفة والوعي وكذلك الفروق الفردية والسمات الشخصية من فرد لأخر ، وهي كلها متغيرات لها دور مهم في الاعلان عن الاتجاه والتوافق مع الاتجاه السائد او عدم الاعلان .
- وفيما يتعلق بفروض الدراسة **فقد اكدت نتائج الدراسة بعض فروض نظرية** دوامة الصمت واختلفت

مع بعضها الاخر حيث جاء يتضح قبول صحة الفرض الاول القائل بوجود علاقة ارتباطيه بين ادراك الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام نحو قضايا الفساد واتجاهاتهم نحوها.

- كما ثبت صحة الفرض الثاني القائل بوجود علاقة ارتباطيه بين معدل ثقة الجمهور في وسائل الاعلام وتبينه للاتجاه السائد بها نحو قضايا الفساد في المجتمع المصري ، وهي نتيجة تتفق مع نتائج دراسات سابقة تعطي اهمية مرتفعة لعامل الثقة في اداء المؤسسة الاعلامية من قبل الجماهير لتكون اكثر مصداقية وإقناعا في رسائلها المقدمة له وبصفة خاصة ما يرتبط منها بالإصلاح السياسي وقيم الديمقراطية.
- وثبت عدم صحة الفرض القائل بان هناك علاقة بين احتمالات التعبير العلني عن الاتجاه في حالة عدم الاتفاق مع الاتجاه السائد في وسائل الاعلام المصرية تجاه قضايا الفساد ، وهي نتيجة تتوافق مع فروض نظرية دوامة الصمت لنيومان والتي تؤكد قوة الاتجاه السائد في الاعلام علي التعبير علانية من قبل الجماهير ودرجة كسر حاجز الخوف لديهم .
- وأفادت نتائج الدراسة الي انه لاتوجد فروق احصائية وفقا لمتغير النوع في استعداد المبحوثين للتعبير عن ارائهم علانية تجاه قضايا الفساد وإدراكهم للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد وهو نتيجة تتماشي مع التطور المجتمعي الذي تشهده الساحة السياسية المصرية

الان من ارتفاع نسبة مشاركة المرأة المصرية في التظاهرات والحراك السياسي الدائر الان في مصر عقب التحولات السياسية التي بدأت في ٢٥ من يناير ٢٠١١.

- وكانت الدلالة لصالح الاعلي تعليما في استعدادهم للتعبير علانية عن موقفهم تجاه قضايا الفساد مما يفيد بأنه كلما ارتفع مستوي الوعي والتعليم كلما كان للفرد قدرة علي التعبير عن ارائه بحرية في ظل نظم اديمقراطية حقيقية بينما في متغير الاهتمام السياسي :فقد ثبت صحة الفرض الفرعي القائل بأنه كلما كان الفرد اكثر اهتماما سياسيا كان اكثر قدرة واستعدادا للتعبير عن ارائه علانية تجاه الاتجاه السائد لقضايا الفساد في وسائل الاعلام المصرية .
- وقد سجلت الفروق لصالح الوسائل المستقلة والخاصة مقارنة بالمملوكة للدولة والتي يري المبحوثون بأنها قد لا تساعد في تبني الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا الفساد ، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء سيطرة النظام السياسي في مصر علي وسائل الاعلام المملوكة للدولة في فترة احداث ٢٥ يناير مما اكسبها عدم مصداقية لدي الجمهور المصري.
- وقد اعطت نتائج الاشارة الاهمية لتأثير متغير الاهتمام الشخصي : بقضايا الفساد والذي يكون لديه استعدادا اعلي في تبني الجمهور للاتجاه السائد في وسائل الاعلام تجاه قضايا ألفساد وهي نتيجة تتوافق مع تأثيرات نظريات الاتصال المختلفة والتي تؤكد قوة الفروق الفردية والمتغيرات الفردية في الاستخدامات وإحداث تأثيرات متباينة علي استقبال الرسائل الاعلامية لمختلفة بل والاستجابة لها في الادراك وتشكيل الاتجاهات تجاه القضايا المختلفة والتي تمس اهتمام الفرد شخصيا في المقام الاول .

حوصلة :

- وفيما تقدم تفتح الدراسة الباب لمصفوفة جديدة تأثيرات وسائل الاعلام المصرية في القضايا التي حظيت بإرث جدلي كبير وحساسية في التناول اثر علي درجة الشفافية والنزاهة المأمولة وفي مقدمتها قضايا الفساد والرشوة والمحسوبية وقدرة الاعلام علي اختراق هذه النوعية من القضايا السياسية المعقدة.
- كما تنبه نتائج الدراسة الباحثين الي التغييرات الشخصية والنفسية والسلوكية التي حدثت للرأي العام المصري وجعلته اكثر استعدادا لكسر حاجز الخوف والتعبير عن ارائه بعلانية وشفافية الامر الذي يسمح بإجراء دراسات جديدة لبحث العوامل التي احدثت هذا السلوك من جهة وكذلك اعداد دراسات اعلامية كمية وكيفية متعمقة حول اتجاهات وأراء الجمهور المصري ازاء جملة من القضايا الهامة ذات الحساسية المجتمعية والسياسية والتي كان يفضل عدم المشاركة فيها من قبل .
- وتؤكد نتائج الدراسة انه رغم الحرية المشتركة الواسعة التي منحت لكل من وسائل الاعلام من جهة في تناولها لقضايا شائكة وفي مقدمتها قضايا الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ومن جهة اخري تلك الحرية التي منحت للمواطن المصري في التعبير العلني عن ارائه ، فان الحاجة ماسة الي وضع اليات مهنية واضحة بقيم شرف اعلامي يراعي المواءمة الوطنية ما بين الحرية والمسئولية الاجتماعية من اجل اعلام حر ومسئول قادر علي القيام بواجبه في التنوير ورفع الوعي لدي المواطن المصري والرأي العام لدعم مسيرة الاصلاح والديمقراطية .

مراجع الدراسة :

[i] منظمة الشفافية الدولية ، www.tranceparency.org

[ii] التحالف المصري لمكافحة الفساد" التقرير الموازي "، **الائتلاف المدني لتعزيز النزاهة و الشفافية**، أصدقاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المؤتمر الثالث للدول الأطراف ، الدوحة – قطر، نوفمبر ٢٠٠٩.

[iii] **ثورة ٢٥ يناير أسقطت "جمهورية الخوف"** ، الاهرام ،١١ ابريل ٢٠١١ ، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٤٨٦٥٦٨

[iv] تقرير منظمة الشفافية الدولية يعتبر ٧٥ بالمئة من دول العالم دولا فاسدة،

http://www.france٢٤.com/ar/٢٠١٠١٠٢٧-transparency-international-report-corruption-united-states-iraq-somalia

[v] - ابراهيم غرابية ، **الفساد والتحدي القادم لا محالة** ، مقال متاح على الموقع الالكتروني www. islamtoday .net

[vi] - ياسر خالد بركات الوائلي ، **الفساد الاداي مفهومه واسبابه** ، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية – www.annabaa.org – مجلة النبأ – العدد ٨٠ كانون الثاني – ٢٠٠٦ .

[vii] - مايكل جونسون"منرجم" – **الفساد ، نظرة عامة** ، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية – موقع يو اس انفو – http:usinfo.state.gov -

[viii] - جاسم محمد الذهبي ، **الفساد الاداري وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية** ، مقال متاح على الموقع الالكتروني www.berc-iraq.com .

[ix] - سيف راشد الجابري و كامل صكر القيسي ، **كيف واجه الاسلام الفساد الاداري**.www.annabaa.org

[x] - منظمة الشفافية الدولية ، **تقرير الفساد العالمي** لعام ٢٠٠٧ ،www.tranceparency.org

[xi] - الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية ،**لا فساد – كتاب الفساد**- ط١ – ٢٠٠٥ – مطابع تكنوبرس – لبنان .

[xii] **الفساد في العالم العربي** " مجموعة مؤلفين :" مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤.

[xiii] - ويكيبيديا / الموسوعة الحرة – ar.wikipedia.org -

[xiv] Hanan yousef, "**The gender and anti corruption confrontation** "-Justice and Local Government Services in Egypt, THE ١٢TH INTERNATIONAL ANTI-CORRUPTION CONFERENC IN GUATEMALA,NOVEMBER ١٤TH -١٩TH ٢٠٠٦,THE GENDER AND CORRUPTION WORKSHOP,Workshop ٢.٢] from ١١.٣٠am to ٢pm on Thursday the ١٦th of November ٢٠٠٦.

[xv] حنان يوسف، **حرية تداول المعلومات و دور المجتمع المدني**(على خلفية الكتاب المرجعي للشفافية الدولية)ورقة مقدمة الي مؤتمر" نحو فهم أعمق للفساد" ٦/٨/ ٢٠٠٦ بيراميزا بالقاهرة، (مؤسسة قضايا المرآة المصرية -منظمة الشفافية الدولية- المعهد الدانمركي بالقاهرة)

[xvi] Elisabeth Noelle-Neumann,(١٩٩٣)**The Spiral of Silence: our social skin,** second editions, U.S.A, The University of Chicago.

[xvii] حسن عماد مكاوي ، ليلي حسين (١٩٩٨) **الاتصال ونظرياته المعاصرة** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة.

[xviii] Noelle-Neumann, Elisabeth (١٩٧٧). "**Turbulences in the climate of opinion**: Methodological applications of the spiral of silence theory". *Public Opinion Quarterly* No.٤١.

[xix] Neill, Shelly (May, ٢٠٠٩). **"THE ALTERNATE CHANNEL: HOW SOCIAL MEDIA IS CHALLENGING THE SPIRAL OF SILENCE THEORY IN GLBT COMMUNITIES OF COLOR**". *AMERICAN UNIVERSITY WASHINGTON, D.C.*.www.american.edu/soc/communication.

[xx] Huang, Huiping. "**A Cross-Cultural Test of the Spiral of Silence**." International Journal of Public Opinion Research ١٧.٣ (٢٠٠٥): ١-٢٥. Web. ٩ Feb ٢٠١٠.

[xxi] Look:

- Elihu Katz,(١٩٨٣) **publicity and pluralistic ignorance**, Notes on the Spiral of Silence in: Ellen Wartella,Charles Wittney,Sevn Windahi, Mass Communication Review Year Book ,London,Sage Publication.
- Xudong Liu١ and Shahira Fahmy,(٢٠١١) **Exploring the spiral of silence in the virtual world:I**ndividuals' willingness to express personal opinions inonline versus offline settings, Journal of Media and Communication Studies Vol. ٣(٢), pp. ٤٥-٥٧, February ٢٠١١ ,Available online http://www.academicjournals.org/jmcs.

[xxii] وفاء عبد الخالق ثروت (٢٠٠٨) **دور البرامج الحوارية في التليفزيون في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو التعديلات الدستورية**، المجلة المصرية لبحوث الراي العام ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، المجلد التاسع ، العدد الثاني يوليه ديسمبر ٢٠٠٨.

[xxiii] علاء عبد المجيد الشامي (٢٠٠٦) **دور الخطاب الديني في وسائل الاتصال في تشكيل اتجاهات الشباب المصري نحو القضايا السياسية** / رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة.

[xxiv] خالد صلاح الدين (٢٠٠٣) **دور وسائل الاعلام في تشكيل معارف واتجاهات الراي العام المصري نحو الارهاب** – مدخل تكاملي ، المجلة المصرية لبحوث الاعلام ، العدد(٢٠) ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة .

[xxv] ليلي حسين السيد (٢٠٠٢) - **دور وسائل الاعلام في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور ازاء الازمات الدولية** ، دراسة حالة لحرب الولايات المتحدة في افغانستان ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع لقسم الدراسات الاعلامية بمعهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ، جامعة الدول العربية ، القاهرة

[xxvi] السيد بهنسي ،(٢٠٠١) **مدي تاثير الاتجاه االسائد بوسائل الاعلام المصرية علي تشكيل اتجاهات الراي العام نحو قضايا التحول الاقتصادي** ، دراسة في اطار نظرية دوامة الصمت ، المجلة المصرية لبحوث الاعلام ، عدد ١٣ ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة

[xxvii] عادل عبد الغفار،(٢٠٠٠) **اثر الراديو والتليفزيون في تشكيل اتجاهات الراي العام المصري نحو تطبيع العلاقات مع اسرائيل** ، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلة الاعلام ، جامعة القاعرة.

[xxviii] Diteram A.Scheufele, (١٩٩٩) **an exploratory study examining diminutions of public opinion** expression,international journal of public opininon researches,VOL.٧٤.

[xxix] Amany Fahmy,(٢٠١١) factors العوامل المؤثرة علي ثقة النخبة في الاعلام المصري بعد الثورة ، AFTER the revolution Affecting Elites' المجلة المصرية لبحوث الاعلام ، كلية الاعلام ،جامعة القاهرة ، ٢٠١١

[xxx] Camaj,(٢٠٠٩) **Media freedom and corruption ,media effects on government accountability** in ١٣٣ countries,paper presented at athe annual meeing of the association for education in journalism and mass communication, the Denevr Sheraton Denecer,co,U.S.A.

[xxxi] Banadora ,J.M(٢٠٠٩) **Assembling pubic support for the united nations**: examining the impact of media trust on one's policy perfernces towards the united nations, An Expereminatal test,paper presented to the annual meeting of the Midwest political science association, Palemer house hotel , Chicsgo,Illinois.

[xxxii] Lom,S.F.(٢٠٠٨) **from coruuption to creadiability** ? framing a response to an Olymbic Judging Scandel ,paper presented to the annual meeting of the American Socialoigical association annual meeting ,Hilton San Francisco,CA.

[xxxiii] De Haan,Y(٢٠٠٨) **In Media we Trust?"**New demonds on responsibility , responsiveness,and accountability, paper presented to the annual meeting of the international communication association, TBA,Montereal , Quebec,Canada.

[xxxiv] حنان يوسف، **التناول التليفزيوني لقضايا الحريات الفكرية فى مصر**، دراسة تقويمية، المجلة العلمية لبحوث الاعلام، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥.

[xxxv] Suphachol Suphachalasai, **Bureaucratic Corruption and Mass Media,** Environmental Economy and Policy Research: Discussion Paper Series, No: ٥ - ٢٠٠٥, Cambridge: University of Cambridge, ٢٠٠٥.

[xxxvi] عيسي عبد الباقي موسي، **معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد**: دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠٤.

[xxxvii] صباح ياسين ، حنان يوسف(٢٠٠٤) **الاعلام والثقافة كاليات للفساد** ، ظاهرة الفساد في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

[xxxviii] رباب رأفت الجمال، **دور الصحف المستقلة في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا الفساد**: دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مايو ٢٠٠٣.

[xxxix] دعاء محمد أبو نور، **التحولات الاجتماعية وظاهرة الفساد في المجتمع المصري**: دراسة اجتماعية علي أبعاد الظاهرة وتناولها الإعلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٣.

[xl] حنان محمد حسن سالم، **التوجهات الأيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري**: دراسة في تحليل المضمون للفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٨ ، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.

[xli] Rick Stapenhurst, "**The Media's Role in Curbing Corruption**", World Bank Institute, ٢٠٠٠. Available at: http://www.worldbank.org/wbi/governance/media.

[xlii] Rag at : winner R.D.& Dominick R.(١٩٨٧) . mass media research , an introduction ٢nd ed, California, wads worth publishing company

[xliii] www.aucegypt.edu/academic,QualitativeResearch-Chapter ٦.pdfالمقابلات البؤرية المتعمقة -

[*] **هيئة المحكمين :**

ا.د.فاروق ابو زيد- عميد كلية الاعلام بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
ا.د.هويدا مصطفي- استاذ الاذاعة والتليفزيون- كلية الاعلام – جامعة القاهرة.
ا.د.:السفير عبد الله الاشعل- مساعد وزير الخارجية سابقا وخبير حقوقي .
د.احمد الصاوي- خبير في منظمة الشفافية الدولية " مكتب القاهرة "
د.السيد النجار- خبير اقتصادي في شئون النزاهة والفساد.

[xliv] **عبدالحميد، محمد (٢٠٠٤). البحث العلمى فى الدراسات الإعلامية. الطبعة الثانية، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة**

[xlv] - Noam Chomsky,**The Culture of Fear,** in Javier Giraldo, Colombia: The Genocidal Democracy, Common Courage Press, July, ١٩٩٦. retrieved from: http://www.chomsky.info/articles/١٩٩٦٠٧--.htm, accessed on January ٢٠, ٢٠٠٦

[xlvi] انظر:

- http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=٥١٢٢٧الاقتصاد المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير
- مصطفى حجازي: **التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، بيروت، معهد الانماء العربي ١٩٧٦، ص ٤٩

[xlvii] حنان يوسف، **مدي مراعاة القائمين بالاتصال في المؤسسات الاعلامية بالقيم المهنية** ، المجلة المصرية لبحوث الراي العام ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧.

[xlviii] Kim, S. T.; Lee (٢٠٠٦). "**New functions of Internet mediated agenda-setting**: Agenda-rippling and reversed agenda-setting". Korean Journal of Journalism & Communication Studies ٥٠ (٣)

[xlix] Rick Stapenhurst, "**The Media's Role in Curbing Corruption**", World Bank Institute, ٢٠٠٠. Available at: http://www.worldbank.org/wbi/governance/media.

[l] Toby Mendal, **Freedom of Expression & Investigative Journalism**, paper presented for the Conference of "The Role of Social Communication Media in Probity and Transparency of Public Affairs", Santiago, Chile, July ١٩٩٨.

[li] العوامل المؤثرة علي ثقة النخبة في الاعلام المصري بعد الثورة ، Amany Fahmy,(٢٠١١) **factors Affecting Elites**' Trust in the Egyptian Media AFTER the revolution, مرجع سابق.

[lii] **المنظمة العربية للحوار تشارك في اجتماعات هيئة مكافحة الفساد** /http://aicobridges.org/٢٠١٢/١٠/١٧/

[liii] Noelle-Neumann, Elisabeth (١٩٧٧). "Turbulances in the climate of opinion: Methodological applications of the spiral of silence theory,op.cit.

[liv] وفاء عبد الخالق ثروت (٢٠٠٨) **دور البرامج الحوارية في التليفزيون في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو التعديلات الدستورية**، مرجع سابق.

[lv] Klapper, J. T. (١٩٦٠). **The effects of mass communication**, p. ١٩, New York: Free Press

[lvi] Huang, Huiping. "**A Cross-Cultural Test of the Spiral of Silence**." International Journal of Public Opinion Research ١٧.٣ (٢٠٠٥): ١-٢٥. Web. ٩ Feb ٢٠١٠

[lvii] De Haan,Y(٢٠٠٨ "In Media we Trust?"**New demands on responsibility** , responsiveness ,and accountability, paper presented to the annual meeting of the international communication association, op.cit.

[lviii] **بنت مصر. بطلة ثورة ٢٥ يناير** ، الاهرام : ١٨ فبراير /٢٠١١، http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=٤٣٢٨٤٤

[lix] حنان يوسف، **التناول التليفزيوني لقضايا الحريات الفكرية فى مصر**، مرجع سابق.

[lx] Daved Smoloon .*(٢٠٠٩)* **The impact of the use of Facebook on the building society** in the context of globalization,N,Y Spectrum Publication.

[lxi] Kastenmüller, A., Greitemeyer, T., Jonas, E., Fischer, P., & Frey, D. (٢٠١٠**). Selective exposure**: The impact of collectivism and individualism. British Journal Of Social Psychology, ٤٩(٤), ٧٤٥-٧٦٣. Available at : doi:١٠.١٣٤٨/٠١٤٤٦٦٦٠٩X٤٧٨٩٨٨